

شركة مصر لأنتاج الأسمدة (موبكو)

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة

وتقدير مراقب الحسابات عليها

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٥ - ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : Egypt@kpmg.com.eg
فاكس : ٣٥ ٣٧ ٣٥٣٧ (٢٠٢)
صندوق بريد رقم : ٥٥٣٧٦ - القرية الذكية

مبني (١٠٥) شارع (٢) - القرية الذكية
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدي : ١٢٥٧٧

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الأرباح أو الخسائر المجمعة والدخل الشامل المجمعة والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة والتدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئوليّة الإدارّة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئوليّة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئوليّة الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أيّة تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسوّلية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئوليّة مراقب الحسابات

تحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها، وفيما عدا ما سيتم مناقشته في الفقرة (٢) في فقرة أساس الرأي المحفوظ أدناه، فقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتطلب هذه المعايير من الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتحطيم وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أيّة تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بعرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامه العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعبر أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

أساس الرأي للتحفظ

١- قامت الشركة بقياس تكلفة الاستحواذ على أساس القيمة الدفترية لحقوق ملكية الشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النباتية وجينية" - شركة مساهمة مصرية - وليس على أساس القيمة العادلة لأسهم شركة موبكو الممنوحة لمساهمي الشركة المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ بالمخالفة للفقرة (٣٨) لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٩) المعدل ٢٠١٥ تجميع الأعمال مما نتج عنه إثبات أصول والتزامات الشركة التابعة بالقواعد المجمعه بالقيمة الدفترية المثبتة بفاتور تلك الشركة في ذلك التاريخ وليس بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات المستحوذ عليها وما ترتب على ذلك من الاعتراف بالفرق بين مساهمات رأسمالية ضمن حقوق الملكية هذا وقد تضمن تقريرنا على القوائم المالية المجمعه للشركة عن السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تحفظاً يتعلق بذات الشأن.

٢- لم توافقنا إدارة الشركة بالآتي:

- دراسة بقيمة الأضمحلال في قيمة المشروعات تحت التنفيذ الخاصة بالرصيف البحري البالغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٤٤٧ ٤٣٦ ٤٧٨ جنية مصرى بالرغم من وجود مؤشرات تدعم وجود اضمحلال في قيمة هذه المشروعات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ طبقاً لما أحيط به مجلس إدارة الشركة التابعة في جلسته رقم ١٦٦ المنعقدة بتاريخ ٧ يونيو ٢٠٢١ وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصري رقم ٣١ المعدل ٢٠١٥ "اض محلال قيمة الأصول" هذا ولم نستطع القيام بأية إجراءات مراجعة بدليلة للتأكد من صحة تقييم المشروعات تحت التنفيذ الخاصة بالرصيف البحري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

- دراسة بقيمة الالتزامات الفعلية والمحتملة المتعلقة بالابتكارات الخاصة بالمشروعات تحت التنفيذ الخاصة بالرصيف البحري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ في ضوء راي قانوني وفني تجاه تحديد تلك الالتزامات التي قد تنشأ نتيجة عدم استكمال المشروعات المتعلقة بالرصيف البحري، هذا وقد تضمن تقريرنا على القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تحفظاً يتعلق بهذا الشأن.

- دراسة إكتوارية معدة من قبل خبير إكتواري موضحة الأثر المالي المترب على نظام مكافآت التقاعد الدوري وكذلك نظام العلاج الطبي فيما بعد إنتهاء الخدمة، هذا ولم نتمكن من القيام بإجراءات بدليلة للتحقق من قيمة الالتزام الناشيء عن هذا النظام في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

رأي للتحفظ

وفيما عدا أثر ما جاء بالفقرة (١) في فقرة أساس الرأي للمتحفظ أعلاه على إثبات تكلفة الاستثمار وإجمالي حقوق الملكية على القوائم المالية المجمعه وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا ما تمكنا من الحصول على الدراسات الواردة بالفقرة (٢) في فقرة أساس الرأي للمتحفظ أعلاه، فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعه المشار إليها أعلاه تعبر بعدلة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجمع لشركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعه عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعه.



حازم حسن

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متقدمة مع
ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

إيهاب محمد فؤاد أبو المجد

سجل مراقبي الحسابات

الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٧٨)

حازم حسن KPMG



القاهرة في ٩ مارس ٢٠٢٢

شركة مصر لانتاج الاسمدة (دوبك)

شركة مساهمة مصرية

قائمة المركز المالي المجمعة في

٢٠٢٠/١٢/٣١

٢٠٢١/١٢/٣١

إضاح

جنيه مصرى

جنيه مصرى

رقم

الاصل

الأصول غير المتداولة

أصول الثابتة (بالصافي)

أصول أخرى (بالصافي)

أصول حق استخدام (بالصافي)

مشروعات تحت التنفيذ

مجموع الأصول غير المتداولة

الأصول المتداولة

المخزون

عملاء وأوراق قبض

مدينون وارصدة مبنية أخرى

المستحق من أطراف ذات علاقة

موردين دفعات مقدمة

النقدية بالبنوك والصندوق

مجموع الأصول المتداولة

اجمالي الأصول

حقوق الملكية

رأس المال المصدر والمدفوع

مساهمات رأسمالية

احتياطي قانوني

احتياطي عام

الفروق المتراكمة من ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية

أرباح مرحلة

صافي ربح العام

مجموع حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي

حقوق المساهمين غير ذوي السيطرة

مجموع حقوق الملكية

الالتزامات

الالتزامات غير المتداولة

قرض مشترك (بالصافي)

التزامات صربية مؤجلة

التزامات عقود ايجار (الجزء غير المتداول)

اجمالي الالتزامات غير متداولة

الالتزامات المتداولة

مخصصات

موردين

دائون وارصدة دائنة أخرى

ضريبة الدخل الجارية

عملاء (دفعات مقدمة)

قرض مشترك (بالصافي)

التزامات عقود ايجار (الجزء المتداول)

مجموع الالتزامات المتداولة

مجموع الالتزامات

مجموع حقوق الملكية للالتزامات

* الإيضاحات المرفقة تعتبر متممة للقوائم المالية المجمعة وتترافق معها.

* تقرير مراقب الحسابات (مرفق)

رئيس مجلس الإدارة

والعضو المنتدب

مهندس / ابراهيم مكي

مدير عام

الحسابات والمراقبة المالية

محاسب / محمد الشايب

شركة مصر لانتاج الأسمدة (موباكو)

شركة مساهمة مصرية

قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٠	٢٠٢١	إضاح	<u>العملات المستمرة</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>رقم</u>	
٧ ٣٣٣ ٨٣٧ ٥٨٠	١٠ ٢٥٧ ٦١٠ ٧٠٧		صافي المبيعات
(٣ ٨٩٣ ٩٥١ ٨٨٢)	(٤ ٥٦٤ ٢٤٢ ١٥٩)		تكلفة المبيعات
<u>٣ ٤٣٩ ٨٨٥ ٦٩٨</u>	<u>٥ ٦٩٣ ٣٦٨ ٥٤٨</u>		<u>مجمل الربح</u>
٣٣ ٦٥٤ ٣٣٦	٢٠ ٩٩٥ ٥٨٧		إيرادات أخرى
(١٨٦ ٦٣٥ ٧١٤)	(٢٢١ ٢٣٥ ٠ ١٥)		مصاروفات تسويقية
(١٠٣ ٠٣٩ ٥٣٨)	(١٧٤ ١٠٣ ٨٥٩)	(٢١)	مصاروفات عمومية وإدارية
(١٤ ٢٠٣ ١٤٥)	(١٦ ٥٦٦ ٢٥٤)		تبرعات وإنانات
-	١٠٤ ٦٦٦		أرباح رأسمالية
(٥ ٦٨٨ ٠٨٩)	(٤ ٠٨٦ ٧٤٣)		بدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
-	(١٠ ١٢٥ ٥٧٢)		خسائر ائتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار
-	٤ ٥٥٠		رد خسائر ائتمانية
(٢٠ ٦٠٠ ٢٧٩)	(٢١ ٦٤٥ ٠٣٢)		مخصصات مكونة
-	١٧٢ ٠٨٥		مخصصات إنتفي الغرض منها
<u>٣ ١٤٣ ٣٧٣ ٢٦٩</u>	<u>٥ ٢٥٦ ٨٨٢ ٩٦١</u>		<u>نتائج أنشطة التشغيل</u>
(٥٤٤ ٢٤٢ ٠٦٢)	(٢٥٧ ٥٩٣ ٧٩٩)		التكاليف التمويلية
١٤٩ ٢٦٧ ٩٣٦	١٩٢ ٦٠٠ ٦١١		الإيرادات التمويلية
(٢٠ ٤٩٢ ٧٤٦)	(٨ ٣٦٣ ٩٦٦)		فروق ترجمة الارصدة بالعملات الأجنبية
<u>(٤١٥ ٤٦٦ ٨٧٢)</u>	<u>(٧٣ ٣٥٧ ١٥٤)</u>	(٢٢)	<u>صافي التكاليف التمويلية</u>
٢ ٧٢٧ ٩٠٦ ٣٩٧	٥ ١٨٣ ٥٢٥ ٨٠٧		صافي ربح السنة قبل ضرائب الدخل
(٢٤٠ ٠٤٢ ٦٩١)	(٣٩٣ ٠٨٩ ٢٠٩)	(٢٠)	ضرائب الدخل
<u>٢ ٤٨٧ ٨٦٣ ٧٠٦</u>	<u>٤ ٧٩٠ ٤٣٦ ٥٩٨</u>		صافي ربح السنة بعد ضرائب الدخل
٢ ٤٨٧ ٨٦٣ ١٩٧	٤ ٧٩٠ ٤٣٥ ٢٥١		توزيع كالأتي:
٥٠٩	١ ٣٤٧		مساهمي الشركة الأم
<u>٢ ٤٨٧ ٨٦٣ ٧٠٦</u>	<u>٤ ٧٩٠ ٤٣٦ ٥٩٨</u>		حقوق المساهمين غير ذوي السيطرة
٩,٦٠	٢٠,٩١	(٢٦)	صافي ربح السنة
			نصيب السهم الأساسي والمخفض من الربح

* الإيضاحات المرفقة تعتبر متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٠	٢٠٢١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٤٨٧٨٦٣٧٠٦	٤٧٩٠٤٣٦٥٩٨	صافي ربح السنة بعد الضرائب
(٢٤١٣٠٨٤٧٩)	١١٥٧٧١٠٦٧	الفرق المتراكمة من ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية
<u>٢٢٤٦٥٥٥٢٢٧</u>	<u>٤٩٠٦٢٠٧٦٦٥</u>	<u>إجمالي الدخل الشامل عن السنة</u>
.	.	<u>توزيع كالأتي:</u>
<u>٢٢٤٦٥٥٤٣٢٨</u>	<u>٤٩٠٦٢٠٥٧٠٣</u>	مساهمي الشركة الأم
<u>٨٩٩</u>	<u>١٩٦٢</u>	حقوق المساهمين غير ذوي السيطرة

* الإيضاحات المرفقة تعتبر متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موباكو)

شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٠	٢٠٢١	إضاح	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	رقم	
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
٢٧٧٧٩٦٣٩٧	٥١٨٣٥٢٥٨٠٧		صافي ربح السنة قبل الضريبة
تسوية لمواطبة صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
١١٦٠٢١٨٣٧	١١٤٨١٥٩٦٩٥	(٣)	إملاكات الأصول الثابتة
-	٩١٨٠٨٢٣		استهلاك أصول حق استخدام
١١٨٦٨٤٠	١١٨١٢٨٦	(٥)	استهلاكات أصول أخرى
٢٠٦٠٠٢٧٩	٢١٦٤٥٠٣٢		مخصصات مكونة
-	(١٧٢٠٨٥)		مخصصات إنفي الغرض منها
-	١٠١٢٥٥٧٢		خسائر إتئامية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
-	(٤٥٠)		رد خسائر إتئامية
	(١٠٤٦٦٦)		أرباح رأسمالية
(١٤٩٢٦٩٣٦)	(١٧٦٤٠٧٥٣)		فوائد دائنة
٥٤٤٢٤٢٠٦٢	٢٥٧٥٩٣٧٩٩		فوائد مدينة
٢٧٩٥٠٥٤٤	٤١٦٨٣٢٦		فروق ترجمة أرصدة بالعملة الأجنبية
٤٣٢٢٧٩١٤٩٣	٦٤٥٨٨٩١٥٠٩		ربح التشغيل قبل التغير في رأس المال العام
التغير في رأس المال العامل			
٩٥٩٩٤٠٥	(١٧٩٨٢٦٢٦٦)		التغير في المخزون
(١٤٩٠٤٢١١٢)	(٢٠٠١٥٠٩٩٨)		التغير في العمالة
٣٥٥٩٢٩٦	١١٨٣٥٣٩٥٤		التغير في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
(٢٥١٨٩٠)	٢٣٤٠٢١		التغير في مستحق من شركات ذات علاقة
٦٩٦١٦٧٤	(٣٦٩٥٩٦٢)		التغير في موردين - دفعات مقدمة
(١٤٧٨٢٥١٦)	١٨٧٥٥٦٢٨٧		التغير في الموردين
٨٥٠٨٧٠٣	١١٥٤٩٢٢٩٢		التغير في الدائنين وأرصدة دائنة أخرى
(٢٤٦٨٢٩٢٠٥)	(٣٢٩٢٧١٧٨)		التغير في عمالء دائنوون - دفعات مقدمة
(١٨٠٨٥٣٧)	-		التغير في المستحق لاطراف ذات علاقة
-	(٤٧١٩٣٥٩٢)		المستخدم من المخصصات
٣٩٤٨٧٠٦٣١	٦٤١٦٧٣٤٠٦٧		التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل
(٨٢٨٩٠٠٣٠)	(٢٨١٩٨٣٢٠٦)		توزيعات أرباح العاملين ومجلس الإدارة المدفوعة
(٤٧٠٢٥٦٦٩٩)	(٣٨٦٠٦٤٧٣٦)		ضرائب الدخل المدفوعة
٢٣٩٥٠٥٩٥٨٢	٥٧٤٨٦٨٦١٢٥		صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
(٣٧٦١٠٥٩٦)	(١٠١٣١١١٠٣)		المدفوع لشراء أصول ثابتة ومشروعات
-	١٠٤٦٦٦		المحصل من بيع أصول ثابتة
١٤٨٧٤٨٦٧٣	١٩٣١٤٥٤٦١		الفوائد المحصلة
١١١١٣٨٠٧٧	٩١٩٣٩٠٢٤		صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة الاستثمار
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
(٥١٦٥٥٤٥٠١)	(٢٢٣٥٣٤٧٨٢)		فوائد مدينة - مدفوعة
(٥٧٢٩١٤٦٥٦)	(٨٠٢٠٠٥٧٨٧)		توزيعات أرباح مساهمين
(٢٣٩٤٢٨٥٣٦)	(٢٤٠٣٠٧١٩٧٢)		المدفوع من الترخيص
-	(٩٠٤٢٥٣٠)		التزامات عقود الإيجار المدفوعة
(٣٤٨٣٧٥٦٤٦٣)	(٣٤٤٧٦٥٥٠٧١)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
٢٢٩٤٣١٩٦	٢٣٩٢٩٧٠٧٨		صافي التغير في النقديه وما في حكمها
(٢٧٤٠٩٠٥٤)	(٢٥٩٥٩١٩٧)		أثر التغير في أسعار الصرف
٢٠٦٩٢٣٧١٩٤	٢٠٤٤٧٧١٣٣٦		النقدية وما في بداية السنة المالية
٢٠٤٤٧٧١٣٣٦	٤٤١٧٨٢٢١٧	(١٠)	رصيد النقدية وما في نهاية السنة المالية

٠٠ يتضمن رصيد النقدية وما في حكمها مبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠ دولار يعادل مبلغ ١٥٧,١٦١,٠٠ جنية مصرى ودائع محتجزة كما هو مبين

تفصيلاً في إيضاح رقم (١١).

* الإيضاحات المرفقة تعتبر متممة للمواطن المالية المجمعة وتقرأ معها.

شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو"
(شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المعمقة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١ - نبذة عن الشركة

تأسست شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبيكو" شركة مساهمة مصرية (شركة مصر لتصنيع البترول سابقاً) وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وتعديلاته والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ولائحته التنفيذية وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٨ وقرار وزير الاقتصاد رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ وبمراجعة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار سوق رأس المال ولائحته التنفيذية.

- غرض الشركة هو إنتاج الأسمدة والأمونيا والنيتروجين. ويجوز أن يكون للشركة مصلحة أو تشتراك بأي وجه من الوجوه في تأسيس وتكوين شركات أخرى تزاول أنشطة مماثلة أو شبيهة أو مرتبطة بأنشطتها والتي قد تعاونها على تحقيق أغراضها داخل جمهورية مصر العربية وخارجها بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار، وعلى الشركة الحصول على كافة التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها.

- كما وافقت الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١ على إضافة أنشطة:

- شراء وبيع وتسيير جميع منتجات الأسمدة النيتروجينية ومشتقاتها.
 - تنمية وإنشاء وامتلاك وتمويل وإدارة وصيانة وتشغيل مشروع لإنتاج
 - تسيير وتوزيع وبيع منتج الميلامين ومشتقاته في الخارج وجميع أنواعه.
 - الهيئة مسؤلأ.

• كما أجازت الجمعية للشركة أن يكون لها مصلحة أو أن تشتراك بأي وجه من الوجوه في تأسيس أو تكوين شركات أخرى تزاول أنشطة مماثلة أو شبيهة أو مرتبطة بأنشطتها والتي قد تعونها على تحقيق أغراضها داخل جمهورية مصر العربية وخارجها بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار وعلى الشركة الحصول على، كافة التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها.

- تم تسجيل الشركة بالسجل التجاري القاهرة برقم ٥٠١١٢ بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١١.

- وفقاً لنص المادة الحادية عشر من القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ ب تاريخ ٥ مايو ٢٠٠٨ تم إنهاء جميع تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة في مجال صناعة الأسمدة وعليه أصبحت الشركة لا تعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة.

- مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ قدم الشركة بالسجل التجاري.

- تأسست الشركة التابعة الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي شركة مساهمة مصرية (شركة أجريوم المصرية للمنتجات النيتروجينية إي أجريوم سابقا) وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وتم تسجيلها بالسجل التجاري تحت رقم ١٧٩٦٨ بتاريخ ٥ مارس ٢٠٠٦.

- وطبقاً للقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ فإن ترخيص المناطق الحرة الخاصة بالشركة تم إنهاؤه منذ ٥ مايو ٢٠٠٨.

- نشاط الشركة التابعة هو القيام في المنطقة الحرة الخاصة بمدينة دمياط الجديدة بإنشاء وتشغيل مجمع لإنتاج الـ**ليوريا** / الأمونيا متضمنا خطوط الأنابيب لنقل الغاز وكافة مستلزمات وتسهيلات التحميل والشحن والتصدير اللازمة لإنتاج وبيع الـ**ليوريا** / الأمونيا.
- مدة الشركة ٣٥ عاماً تبدأ من تاريخ قدم الشركة بالسجل التجاري.

- في ١١ أغسطس ٢٠٠٨ قام مساهمو الشركة الأم بالدخول في اتفاق مع مساهمو الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي (إي أجريوم سابقاً) والذي بمقتضاه ستقوم الشركة بالاستحواذ على حقوق مساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي (إي أجريوم سابقاً) بالإضافة لكل المزايا والالتزامات التعاقدية للشركة من خلال عقد مبادلة أسهم. ويطلب تنفيذ ذلك العقد استيفاء بعض الشروط والأحداث والتي من المتوقع أن يتم تحقيقها بعد ٣١ أغسطس ٢٠٠٨.

- في ٨ نوفمبر ٢٠٠٨ وافقت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع على الاتفاقية المبرمة في ١١ أغسطس ٢٠٠٨ بين مساهمي "موبكو" ومساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي (إي أجريوم سابقاً) بالنسبة لتبادل الأسهم في ضوء تخصيص ١٨٨ ٦٦٦ ٩٩ سهم الناتجة عن زيادة رأس المال "موبكو"، بقيمة اسمية ١٠ جنيه مصرى لمساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي (إي أجريوم سابقاً) طبقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية لمساهمي "موبكو" بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٠٨ وبتاريخ ١١ يناير ٢٠٠٩ تم نقل ملكية الأسهم بالقيمة الأساسية.
- في ٥ مايو ٢٠٠٩ وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة التابعة بالإجماع على تعديل نشاط الشركة إلى القيام على الأرض المخصصة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) بالمنطقة الحرة العامة بدبياط والأرض المخصصة للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية بالمنطقة الحرة الخاصة بمدينة دبياط الجديدة وداخل ميناء دبياط بإقامة وتشغيل مجمع صناعي لإنتاج الامونيا والبيوريا ومشتقاتها يشمل جميع المرافق اللازمة له، تشييد مرفاق للشحن البحري ويشمل رصيف لإرساء السفن - مد خط أنابيب ومرافق إضافية لنقل الغاز والماء من وإلى المشروع - إنشاء وتملك خطوط الأنابيب ومسارتها ووحدات القياس والبلوف والخزانات والطلبات وحوامل الخطوط المتصلة بين مناطق التصنيع والتصدير.

٢- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

أ- أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.
- اعتمد مجلس الإدارة إصدار القوائم المالية ٨ مارس ٢٠٢٢.
- ب- **أسس إعداد القوائم المالية المجمعة**
 - هذه هي القوائم المالية المستقلة الأولى للشركة والتي تم فيها تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ "الإيراد من العقود مع العملاء" ومعيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ "عقود التأجير". وقد تم توضيح أثر التغيرات في السياسات المحاسبية الهامة في الإيضاح رقم (و).
 - تتضمن القوائم المالية المجمعة أصول والتزامات ونتائج أعمال شركة مصر لإنتاج الأسمدة شركة مساهمة مصرية "الشركة الأم والشركة التابعة لها" (وال المشار إليها فيما بعد بالمجموعة) والتي تسيطر عليها الشركة وتتمثل أسس إعداد القوائم المالية المجمعة فيما يلي: -
 - تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات بين الشركة والشركة التابعة.
 - حقوق المساهمين غير المسيطرین تم فصلها من صافي حقوق الملكية ومن نتائج أعمال الوحدة التي تسيطر عليها الشركة في بند منفصل بالقوائم المالية المجمعة وتم احتساب حقوق المساهمين غير المسيطرین في أصول والتزامات الشركة التابعة.
 - بلغت نسبة الاستثمارات المباشرة في الشركة التابعة الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي ان بي سي (شركة مساهمة مصرية) الخاصة بالشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ نسبة ٩٩.٩٩٩٦٪.

ترجمة القوائم المالية للشركة التابعة الأجنبية

- يتم ترجمة القوائم المالية للشركة التابعة الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي والتي يتم إعدادها بالدولار الأمريكي إلى عملة تعامل المجموعة بالجنيه المصري كالتالي:
- قائمة الأرباح أو الخسائر وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال السنة المالية.
 - المركز المالي وفقاً لسعر الإقبال (سعر الصرف).
 - يتم إدراج فروق التغيير في أسعار الصرف الناتجة عن ترجمة القوائم المالية المذكورة ضمن حقوق المساهمين.
- ج- **أسس القياس**

أعدت القوائم المالية المجمعة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة والتي تتمثل في الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

د- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة الأم.

هـ استخدام التقديرات والحكم الشخصي

إن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة استخدام الحكم الشخصي وعمل تقديرات وأفتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات.

وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متعددة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية، حيث يتم بناء عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هـ ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في السنة التي تم فيها تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على السنة التي تم فيها التغيير والسنوات المستقبلية، عندها تدرج هذه الفروق في السنة التي تم فيها التعديل والسنوات المستقبلية.

وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:

- مخصص المطالبات المتوقعة والالتزامات المحتملة.
- قياس الانخفاض في قيم الأصول.
- إثبات الضريبة المؤجلة.
- المصروفات المستحقة.
- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة.

وـ التغيرات في السياسات المحاسبية الهامة

قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٢٠ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرار بشأن تأجيل تطبيق التعديلات في معايير المحاسبة المصرية الجديدة علي القوائم المالية الدورية وقصرها علي القوائم المالية السنوية بنهاية عام ٢٠٢٠.

وبتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية التالية إلى أول يناير ٢٠٢١.

(أ) معيار (٤٧) - الأدوات المالية

(ب) معيار (٤٨) - الإيداد عن العقود مع العملاء

(ج) معيار (٤٩) - عقود التاجر

أـ معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) - الأدوات المالية

وافقت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود على السماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبى لتطبيق المعيار رقم ٤٧ للأدوات المالية على القوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية السنوية في نهاية عام ٢٠٢١ مع إدراج الأثر المحاسبى المجمع للعام بالكامل بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٢١ مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي عن ذلك.

هـ هي القوائم المالية الأولى التي يتم فيها تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" هذا وقد اختارت الشركة طريقة الأثر التراكمي المعدل في تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية الناتج عن تطبيق هذه المعايير وبالتالي فقد تم الاعتراف بالفارق الناتجة عن تطبيق تلك المعايير المشار إليها أعلاه "إن وجدت" ضمن بند الأرباح المرحلحة في أول يناير ٢٠٢١، ولم يتم تعديل المعلومات المقارنة المدرجة بتلك القوائم المالية لعكس متطلبات المعايير الجديدة.

يحدد معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ متطلبات الاعتراف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية وبعض العقود لشراء أو بيع البنود غير المالية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري ٢٥ الأدوات المالية: العرض والإفصاح ومعيار المحاسبة المصري ٢٦ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس ومعيار المحاسبة المصري ٤ الأدوات المالية: الإفصاحات المطبقة على الإفصاحات عن عام ٢٠٢١.

- التصنيف والقياس للأصول المالية والالتزامات المالية

- يتطلب المعيار الجديد من الشركة تقييم تصنيف الأصول المالية في قوائمها المالية وفقاً لخصائص التدفق النقدي للأصول المالية ونموذج الأعمال ذات الصلة لدى الشركة لفئة معينة من الأصول المالية.
- معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ لم يعد لديه تصنيف "متاح للبيع" للأصول المالية. يحتوي المعيار الجديد على متطلبات مختلفة لأصول مالية في أدوات دين أو أدوات حقوق الملكية .
- يجب تصنيف أدوات الدين وقياسها بإحدى الطرق التالية:
- التكلفة المستهلكة، حيث سيتم تطبيق طريقة معدل الفائدة الفعلية أو
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع إعادة التبويب اللاحق إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند بيع الأصل المالي، أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- يجب تصنيف وقياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بخلاف تلك التي يتم اعتبارها ويطبق عليها محاسبة حقوق الملكية بإحدى الطرق التالية:
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع إعادة التبويب اللاحق إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند بيع الأصل المالي، أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- تستمر الشركة في قياس الأصول المالية بمدتها بالقيمة العادلة مضافة إليها تكلفة المعاملة عند الاعتراف المبدئي، باستثناء الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بما يتواافق مع الممارسات الحالية. لم يتاثر تصنيف غالبية الأصول المالية بالانتقال إلى معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في ١ يناير ٢٠٢١.
- يحتفظ معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية نفسها في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ لتصنيف وقياس الالتزامات المالية.
- لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ تأثير كبير على السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بالالتزامات المالية والأدوات المالية المشتقة.

- الاضمحلال

- يستخدم معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، والذي يحل محل نموذج الخسارة الفعلية في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، حيث لم يكن هناك حاجة إلى تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها إلا في الحالات التي حدث فيها خسارة فعلاً. على النقيض من ذلك، يتطلب نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة من الشركة الاعتراف بمخصص للديون المشكوك في تحصيلها على جميع الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة، وكذلك أدوات الدين المصنفة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ الاعتراف الأولي، بغض النظر عما إذا كانت الخسارة قد حدثت.
- نتيجة لذلك، زاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للشركة عند تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في ١ يناير ٢٠٢١. حيث يظهر أثر تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة في الجدول السابق في هذا الإيضاح.

محاسبة التغطية

يعمل معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ على زيادة قدرة الشركة على تطبيق محاسبة التغطية، بالإضافة إلى ذلك، تمت موافقة متطلبات المعيار بشكل أوّلٍ مع سياسات الشركة لإدارة المخاطر، هذا وسيتم قياس فعالية التغطية في المستقبل.

الفترة الانتقالية

قامت الشركة بتطبيق المعيار باستخدام طريقة الأثر التركمي المعدل، مما يعني أنّ أثر تطبيق المعيار تم الاعتراف به في الأرباح المرحلة اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١، ولم يتم تعديل أرقام المقارنة.

ب- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) - الإيراد من العقود مع العملاء

يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) إطاراً شاملاً لتحديد قيمة وتوقيت الاعتراف بالإيراد، ويحل هذا المعيار محل المعايير المحاسبية المصرية التالية (معيار المحاسبة المصري رقم ١١) "الإيراد" ويتم إثبات الإيرادات عندما يتمكن العميل من السيطرة على الوحدات أو الخدمات، كما أن تحديد توقيت نقل السيطرة - على مدى فترة زمنية أو عند نقطة من الزمن - يتطلب قدر من الحكم الشخصي.

الاعتراف بالإيراد

نظراً لطبيعة نشاط الشركة، بالإضافة إلى السياسات المحاسبية الحالية للشركة، فإن تأثير معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ على الاعتراف بالإيراد من قبل الشركة سيكون غير جوهرياً، حيث يتم الاعتراف بالإيراد عند نقطة من الزمن وهو إستلام العميل للبضاعة المباعة والذي لا يختلف اختلافاً جوهرياً بالنسبة للشركة عن معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد".

ج- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) - عقود التأجير

يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) - القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي.

يقدم معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع بالأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفاتر الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. وهناك إعفاءات اختيارية لعقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير ذات القيمة المنخفضة.

بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاره إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.

بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.

بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.

الاعتراف و القياس

عند بدء العقد، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على ترتيبات تأجير، وبالنسبة لمثل هذه الترتيبات لعقود التأجير تعرف الشركة بأصول حق الانتفاع والتزامات عقود التأجير باستثناء عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود الأصول ذات القيمة المنخفضة على النحو التالي:

عند الاعتراف الأولى، يتم قياس أصل حق الانتفاع على أنه المبلغ المساوي للالتزامات الإيجار والتي يتم قياسها مبدئياً والمعدلة بمدفوعات الإيجار السابقة على العقد والتكلفة المباشرة الأولية وحواجز الإيجار والقيمة المخصومة للتكلف التقديرية لفك وإزالة الأصل. وفي القياس اللاحق، يتم قياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة مخصوصاً منه مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الأضمحل.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على الأعمار الإنتاجية المقدرة لأصول حق الانتفاع أو مدة الإيجار أيهما أقل.

- التزام عقد التأجير يتم قياسة في بداية عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الغير مدفوعة في ذلك التاريخ على مدار فترة الإيجار، كما يجب خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي السائد بالدولة بشكل عام، تستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي كمعدل خصم. بعد ذلك يتم قياس التزام عقود التأجير بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلى.
- هذا وسوف يتم إعادة قياس أصول حق الإنقاض والتزام عقود التأجير لاحقاً في حالة حدوث أحد من الأحداث التالية:
 - التغير في سعر التأجير بسبب الربط بالأسعار أو المعدل الذي أصبح ساري المفعول في الفترة.
 - تعديلات على عقد الإيجار.
 - إعادة تقييم مدة الإيجار.
- إن عقود تأجير الأصول غير الأساسية وغير المتعلقة بأنشطة التشغيل الرئيسية للشركة، والتي هي بطبيعتها قصيرة الأجل (أقل من ١٢ شهراً بما في ذلك خيارات التجديد) وعقود تأجير السلع منخفضة القيمة يتم إدراجها في قائمة الدخل عند تكبدها.
- اختارت الشركة عند التحول إلى معيار المحاسبة المصري ٤٩ تطبيق الوسيلة العملية لاستثناء التقييم الذي بموجبه تمثل المعاملات عقود تأجير. وقامت بتطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٩ فقط على العقود التي سبق تحديدها كعقود إيجار. لم يتم إعادة تقييم العقود التي لم يتم تحديدها كعقود تأجير بموجب معيار المحاسبة المصري ٢٠.
- تطبيق معدل خصم واحد على مجموعة عقود التأجير ذات الخصائص المشابهة إلى حد معقول - بلغ متوسط معدل الفائدة الإضافية المطبق على التزامات عقود التأجير المعترف بها في ١ يناير ٢٠٢١ نسبة ٤٠.٢٥٪ سنوياً للدولار الأمريكي.
- تطبيق الإعفاء بعدم الاعتراف بالأصول والالتزامات الخاصة بأصل حق الإنقاض والتي تنتهي صلاحيتها خلال عام ٢٠٢١.
- استبعاد التكلفة المباشرة الأولية من قياس أصل حق الإنقاض في تاريخ التطبيق الأولى.
- اختارت الشركة أيضاً استخدام إعفاءات الاعتراف لعقود التأجير التي لا تتجاوز مدة إيجارها عن ١٢ شهر أو أقل وذلك من تاريخ التطبيق الأولى ولا تحتوى على خيار شراء "عقود تأجير قصيرة الأجل" وكذلك عقود التأجير ذات القيمة المنخفضة "الأصول منخفضة القيمة".

الفترة الانتقالية

قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) بالاعتراف باصل والتزام عقد التأجير بداية من ١ يناير ٢٠٢١ محسوباً على أساس المدة المتبقية من عقود التأجير وبالتالي لم يتم تعديل أرقام المقارنة وذلك إستناداً للفقرة ج ٨ من ملحق المعيار والخاص بالقواعد الخاصة بتاريخ السريان والقواعد الانتقالية والتي نصت على الآتي:

- ١) يجب على المستأجر الاعتراف بالتزام عقد التأجير في تاريخ التطبيق الأول لعقود التأجير التي ينطبق عليها تعريف عقود التأجير التشغيلي وفقاً لهذا المعيار. ويجب على المستأجر قياس التزام عقد التأجير بالقيمة الحالية بدفعات الإيجار المتبقية مخصوصة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ التطبيق الأول.
- ٢) الاعتراف بأصل حق الإنقاض في تاريخ التطبيق الأول التي ينطبق عليها تعريف عقود التأجير التشغيلي وفقاً لهذا المعيار. ويجب على المستأجر الإختيار على أساس كل عقد تأجير على حده لقياس أصل حق الإنقاض إما بـ:
 - ١) المبلغ الدفتري كما لو كان المعيار تم تطبيقه منذ تاريخ بداية عقد التأجير ولكن مخصوصاً باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ التطبيق الأول ، أو
 - ٢) مبلغ مساوي للتزام عقد التأجير بعد تعديله بمبلغ أي دفعات إيجار مدفوعة مقدماً أو مستحقة تتعلق بذلك الإيجار المثبت في قائمة المركز العالمي مباشرة قبل تاريخ التطبيق الأول.

الأحكام الهامة في تحديد مدة عقد التأجير للعقود التي تشتمل على خيارات التجديد

تحدد الشركة مدة عقد التأجير على أنها المدة غير القابلة للإلغاء لعقد التأجير، إلى جانب أي فترات يعطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من الممكن أن تتم ممارسة هذا الحق وبدرجة معقولة، أو أي فترات يعطيها خيار إنهاء عقد التأجير، إن كان من المؤكد أن تمارس هذا الحق.

لدى الشركة الخيار بموجب بعض عقود التأجير في إستئجار الأصول لفترات إضافية، تطبق الشركة الحكم في تقدير ما إذا كان من المؤكد وبدرجة معقولة ممارسة خيار التجديد، وهذا يعني، أنه يؤخذ بعين الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تخلق حافزاً اقتصادياً لممارسة التجديد، بعد تاريخ البدء تعيد الشركة مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث كبير أو تغير في الظروف التي تقع تحت سيطرتها و يؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (على سبيل المثال) تغير في استراتيجية العمل.

٤- مشروعات تحت التنفيذ

<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
<u>٢٥٣ ٣٨٩ ٣٥١</u>	<u>٢٨٠ ٥٦٩ ٠٩٤</u>	مباني وطرق الآت ومعدات
<u>-</u>	<u>٩٥٦٠ ٤٩٤</u>	رخص وبرامج
<u>٩٠٠٢ ٣٦٨</u>	<u>٢٢ ٤٣٦ ٤٥٥</u>	إنشاءات بحرية للشركة التابعة *
<u>٤٧٩ ١٦٦ ٥٦٢</u>	<u>٤٧٨ ٤٢٠ ٧٤٧</u>	دفعت مقدمة
<u>٢٦ ٣١٨ ٥٥٦</u>	<u>٤٠ ٦٦١ ٨٢٥</u>	اعتمادات مستدبة
<u>٥١٤ ٠٤٠</u>	<u>-</u>	الإجمالي
<u>٧٦٨ ٣٩٠ ٨٧٧</u>	<u>٨٣١ ٦٤٨ ٦١٥</u>	

* وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٥ لسنة ٢٠٠٧ والذي يمنح الشركة ترخيص لإنشاء، تشغيل، صيانة وتسلم رصيف بحري متخصص بميناء دمياط بنظام B.O.T، يستخدم في شحن، تفريغ وتصدير المنتجات البتروليكية في ضوء القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته بالقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٨، فترة ترخيص الرصيف البحري ٢٥ سنة من تاريخ الإنتاج أو انقضاء ٥ سنوات من استلام الموقع.

بتاريخ ٢٠١٥/٢/١ وقعت الشركة القابضة (شركة مصر لإنتاج الأسمدة "مويكو") مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع بمقتضاهما تم الاتفاق على الآتي:

- توافق الشركة على إنهاء النزاع القائم مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة مع استلام الهيئة لقطعة الأرض وسداد الشركة التابعة لمقابل الإيجار المستحق عليها بشرط:
- توفير موقع بديل لأرض الرصيف البحري مع استصدار ضمان من السلطات المختصة بتجديد جميع الموافقات اللازمة والترخيص من الجهات المعنية للموقع الجديد وتتجدد ترخيص رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) لسنة ٢٠٠٧ للموقع الجديد وكذلك توفير مساحة مناسبة خلف الرصيف البحري للتخزين وتوفير ممر خدمات بين الرصيف البحري والمصنع.
- تعويض الشركة عن قطعة أرض المملوكة لها عن طريق منها قطعة أرض بديلة.
- تعويض الشركة عن الخسائر والتكاليف التي تحملتها.
- مذكرة التفاهم موقعة بين هيئة دمياط وشركة مويكو بشأن الرصيف البحري الجديد.
- إعداد مشروع عقد إيجار مع هيئة ميناء دمياط على الموقع الجديد للرصيف البحري، وحل المطالبات الغير المسددة الخاصة بهيئة ميناء دمياط بشأن إيجار الرصيف البحري الحالى.

في ٢٥ مارس ٢٠١٨ تم وضع حجر الأساس للرصيف البحري الجديد بحضور وزيري البترول والنقل. إنه في ١٩ مارس ٢٠١٨، وخلال اجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١١٤، وافق المجلس بالأغلبية على ما أنتهت إليه المذكرة المعروضة مع العرض على الجمعية العامة العادية للشركة.

إنه في ٢٠ مارس ٢٠١٨ ، في اجتماع الجمعية العمومية لشركة ENPC في ضوء ما قام به السيد المهندس/ رئيس الجمعية من سرد لأحداث ما تم بشأن الرصيف البحري فقد وافقت الجمعية بالإجماع على توسيع السيد المهندس/ إبراهيم عبد السلام - رئيس مجلس إدارة شركة ENPC المملوكة لشركة مويكو بنسبة (٩٩.٩٩٩٦٪) في التوقيع على عقد الترخيص للموقع الجديد مع هيئة ميناء دمياط وإتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات نحو استلام الأرض محل الموقع الجديد وكذا تسليم الموقع القديم وإتخاذ أي إجراءات نحو إنهاء كافة الإجراءات المالية للترخيص القديم بالاتفاق وديا أو أحكام قضائية أو صدور أي قرارات سيادية.

- إنه في ٥ مارس ٢٠١٩ ، وخلال اجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١٢٢ إحيط المجلس علما بتوقيع السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة وعضو المنتدب لشركة مويكو بصفته فى التوقيع على عقد الترخيص للموقع الجديد للرصيف البحري مع هيئة ميناء دمياط و له فى سبيل ذلك إتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات نحو إنهاء كافة إجراءات التعاقد.

٥- أصول أخرى (بالصافي)

الإجمالي	الرصيف البحري *	رخص وبرامج	خط الغاز	مساهمة الشركة في أصول غير مملوكة للشركة وتخدم أغراضها	<u>التكلفة</u>
<u>جنيه مصرى</u>					
٤٠٨٧٣٢٩٧	١١٢٨٨٨٠٣	٨٩٥٧١٢٢	١٥٦٢٧٣٧٢	٥.....	٢٠٢٠/٠١/٠١ التكلفة في الإضافات
-	-	-	-	-	فروق الترجمة
(٢١١١٩٨)	(٢١١١٩٨)	-	-	-	التكلفة في ٢٠٢٠/١٢/٣١
٤٠٦٦٢٠٩٩	١١٠٧٧٦٠٥	٨٩٥٧١٢٢	١٥٦٢٧٣٧٢	٥.....	٢٠٢١/٠١/٠١ التكلفة في الإضافات
٤٠٦٦٢٠٩٩	١١٠٧٧٦٠٥	٨٩٥٧١٢٢	١٥٦٢٧٣٧٢	٥.....	٢٠٢١/٠١/٠١ فروق الترجمة
(١٧٢٤٢)	(١٧٢٤٢)	-	-	-	التكلفة في ٢٠٢١/١٢/٣١
٤٠٦٤٤٨٥٧	١١٠٦٠٣٦٣	٨٩٥٧١٢٢	١٥٦٢٧٣٧٢	٥.....	<u>مجمع الاستهلاك</u>
٢٣٢٢٩٦٧٧	-	٨٦٤٠٤٨٥	٩٥٨٩١٩٢	٥.....	٢٠٢٠/٠١/٠١ مجمع الاستهلاك في
١١٨٦٨٤٠	-	١١٤٨٠٢	١٠٧٢٠٣٨	-	استهلاك السنة
٢٤٤١٦٥١٧	-	٨٧٥٥٢٨٧	١٠٦٦١٢٣٠	٥.....	٢٠٢٠/١٢/٣١ مجمع الاستهلاك في
٢٤٤١٦٥١٧	-	٨٧٥٥٢٨٧	١٠٦٦١٢٣٠	٥.....	٢٠٢١/٠١/٠١ مجمع الاستهلاك في
١١٨١٢٨٦	-	١٠٩٢٥١	١٠٧٢٠٣٥	-	استهلاك السنة
٢٥٥٩٧٨٠٣	-	٨٨٦٤٥٣٨	١١٧٣٣٢٦٥	٥.....	٢٠٢١/١٢/٣١ مجمع الاستهلاك في
١٧٦٤٣٦٢٠	١١٢٨٨٨٠٣	٣١٦٦٣٧	٦٠٣٨١٨٠	-	<u>صافي القيمة الدفترية</u>
١٦٢٤٥٥٨٢	١١٠٧٧٦٠٥	٢٠١٨٣٥	٤٩٦٦١٤٢	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١٢/٣١
١٥٠٤٧٠٥٤	١١٠٦٠٣٦٣	٩٢٥٨٤	٣٨٩٤١٧	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١٢/٣١

* بالإشارة إلى الإيضاح رقم (٣-٣٣) ووفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٥ لسنة ٢٠٠٧ والذي يمنح الشركة ترخيص لإنشاء، تشغيل، صيانة وتسلم رصيف بحري متخصص بميناء دمياط بنظام B.O.T، يستخدم في شحن، تفريغ وتصدير المنتجات البتروكيميائية في ضوء القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته بالقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٨، فترة ترخيص الرصيف البحري ٢٥ سنة من تاريخ الإنتاج أو انقضاء ٥ سنوات من استلام الموقع.

٦- أصول حق استخدام (بالصافي)

تمثل قيمة أصول حق الاستخدام في القيمة الإيجارية لمدة المتبقية من عقد الأرض المستأجرة والمقام عليها المصنع بالمنطقة الحرة العامة بدبياط وبيانها كالتالي:

<u>أراضي</u>	<u>التكلفة</u>
<u>جنيه مصرى</u>	
-	٢٠٢١/١/١ الرصيد في
١٠٣ ٦٣٨ ٩٩٤	الإضافات
<u>١٠٣ ٦٣٨ ٩٩٤</u>	٢٠٢١/١٢/٣١ التكلفة في
	<u>مجمع الاستهلاك</u>
-	٢٠٢١/١/١ مجموع الاستهلاك في
(١٠ ٩٠٧ ٦٠١)	١٠ ٩٠٧ ٦٠١ إستهلاك السنة
<u>(١٠ ٩٠٧ ٦٠١)</u>	٢٠٢١/١٢/٣١ مجموع الاستهلاك في
<u>٩٢ ٧٣١ ٣٩٣</u>	صافي القيمة الدفترية

٧- المخزون

<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٥ ١٧٦ ٤٣٣	٤ ٥٩٤ ٦٩٨	مخزن الخامات
٣٦٣ ٦٤٠ ٤٧٢	٣٩٦ ٤٦٩ ٢٦٦	مخزن قطع الغيار
٢٣ ٥٤٩ ٥١٧	٢٣ ٩٦٧ ١٠٢	مخزون المواد والمهامات المتنوعة
٧٠٢ ٢٦٧	٩٤٦ ٣٨٠	مخازن الوقود والزيوت
٤٦ ٨٥٥ ٢٩٨	٦٠ ٩١٤ ٦٤٣	مخزون انتاج تحت التشغيل بالتكلفة
٩١ ٥٢٩ ٦٠٥	٢١١ ٨٠٦ ٠٤٨	مخزون انتاج تام بالتكلفة
٣٢ ٤٠٤ ١٣٤	٤٤ ٥٧٦ ٧١٣	اعتمادات مستدبة لشراء قطع غيار
<u>٥٦٣ ٨٥٧ ٧٢٦</u>	<u>٧٤٣ ٢٧٤ ٨٥٠</u>	الإجمالي

٨- عملاء وأوراق قرض

<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٩٥ ٧٥٦ ٩٩٢	٤٠١ ٦١٧ ٢٩٥	عملاء
٣ ٠٨٨ ٥٧٦	-	أوراق قرض
<u>١٩٨ ٨٤٥ ٥٦٨</u>	<u>٤٠١ ٦١٧ ٢٩٥</u>	الإجمالي
-	(٥ ٨٣٥ ٧٥٢)	خسائر إنتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
<u>١٩٨ ٨٤٥ ٥٦٨</u>	<u>٣٩٥ ٧٨١ ٥٤٣</u>	الإجمالي

و فيما يلي حركة الخسائر الإنمائية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على العملاء وأوراق القبض :

<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
-	(٢٢٧٩٢٨٤)	الاثر التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
-	(٣٥٥٦٤٦٨)	الخسائر الإنمائية المتوقعة خلال العام
-	(٥٨٣٥٧٥٢)	الإجمالي

٩- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٣٩١٨٤٨٩	٥٧٩٢٧٥٤	أقساط وسلف عاملين
١٠٣١٠١٩٩	١٠٣١٦٠٩٩	تأمينات لدى الغير
٣٠٢٤٠٨	-	فوائد مستحقة
١١٤٧٩٥٦٧	٣٢١٧١٦٩	مدينون متوعون
٢٣٣٦٣٧٨٢١	١١٥٨٧٨٠٣٩	مصلحة الضرائب العامة
٢٣٥٥٧٣٣٠	٢٥٩٨٦٥٣٠	مصروفات مدفوعة مقدما
٢٣٣٦٣٣١٠	٢٦٦٣٢٧٧٩	خطابات ضمان
٣٠٦٥٦٩١٢٤	١٨٧٨٢٣٣٧٠	لإجمالي
-	(٢٠٩٠٧٩)	خسائر إنمائية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
<u>٣٠٦٥٦٩١٢٤</u>	<u>١٨٧٦١٤٢٩١</u>	الرصيد

- وفيما يلي حركة الخسائر الإنمائية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على المدينون والأرصدة المدينة الأخرى:

<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
-	(١٦٢٨٩٨)	الاثر التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
-	(٤٦١٨١)	الخسائر الإنمائية المتوقعة خلال العام
-	(٢٠٩٠٧٩)	الصافي

١- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة**أ - بيان الأطراف ذات العلاقة:**

- مساهم رئيسي بنسبة %٣٠,٧٥
- الشركة المصرية للبتروكيماويات "إيكام"
- مساهم رئيسي بنسبة %٧,٦٢
- الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "إيجاس"
- مساهم رئيسي بنسبة %٥,٧٢
- الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو"
- مساهم رئيسي بنسبة %٢٠,٩٧
- شركة مصر للتأمين
- شركة السويس لمشتقات الميثanol (السويس للخدمات البترولية "سويسك" سابقاً) شركة منقسمة من الشركة (الشركة المنقسمة بالسويس)

ب - بيان المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

فيما يلي ملخص بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

البيان	طبيعة المعاملة	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	عن السنة المالية المنتهية في	إجمالي المعاملات	٢٠٢٠/١٢/٣١	جنيه مصرى
- الشركة المصرية للبتروكيماويات "إيكام".	مقابل خدمات	-	٤٦٧٠٢٠١				
- الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "جاسكو".	توريد غاز	١٤٤٩٤٥٦٥٧٤	٤٢٠٥١٥٥٧٤				
- الشركة القابضة للغاز "أي جاز"	توريد غاز	٠٨٧٦١٤٦٧٨١	٣٦١٢٢١١٨٦				
- شركة مصر للتأمين.	خدمات تأمين	٣٤٢٣٤٧٩	٣٦٣٢١٣٢١٤				
- شركة السويس لمشتقات الميثanol (السويس للخدمات البترولية "سويسك" سابقاً) (الشركة المنقسمة بالسويس)	خدمات / سداد الشركة لمدفوعات نيابة عن الشركة المنقسمة بالسويس	٠٨٧٥٧٧٥٢	٨٦٠٦٣٨٢				

- عقدت الشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية" جمعيتها العامة غير العادية في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦ للتصويت على تعديل اتفاقية بيع وتسويق المنتج مع شركة أجريوم، وأمتعت مساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية عن التصويت لصالح تنشيط تلك الاتفاقية.

ج- وقد نتج عن هذه التعاملات الأرصدة التالية

المستحق من أطراف ذات علاقة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٣٧٢٢٤	١٣٨٢٠٣	٣٧٢٢٤	(٢١٢٠)	٣٧٢٢٤
-				
<u>٣٧٢٢٤</u>	<u>١٣٦٠٨٣</u>	<u>٣٧٢٢٤</u>	<u>(٢١٢٠)</u>	<u>٣٧٢٢٤</u>

شركة السويس لمشتقات الميثanol (السويس للخدمات البترولية "سويسك" سابقاً) خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الرصيد

- وفيما يلي حركة الخسائر الإنمائية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) علي أرصدة المستحق من أطراف علاقه:

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
-	(٥٧١١)	الاثر التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
-	٣٥٩١	رد خسائر إنمائية خلال العام
<hr/>	<hr/>	<u>الصافي</u>
-	(٢١٢٠)	

١١- النقدية وما في حكمها

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٧٣٤١٥٤١٥	٣٨٧١٩٢٢٠٤٢	بنوك حسابات جارية
١٧٧١٣٣٠٠٣٧	٥٣٩٨٦٠١٧٥	* ودائع لأجل وصناديق إستثمار
٢٥٨٨٤	-	شيكات تحت التحصيل
<hr/>	<hr/>	النقدية بالبنوك والصندوق في نهاية السنة المالية
٢٠٤٤٧٧١٣٣٦	٤٤١١٧٨٢٢١٧	خسائر إنمائية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
-	(١٨٨٥٥٤٦٨)	النقدية بالبنوك والصندوق في نهاية السنة المالية كما تظهر بقائمة المركز
٢٠٤٤٧٧١٣٣٦	٤٣٩٢٩٢٦٧٤٩	المالي
<hr/>	<hr/>	ودائع مجده
(١٥٧٤٠٦٠٠٠)	(١٥٧١٦١٠٠٠)	النقدية وما في حكمها في نهاية السنة المالية
١٨٨٧٣٦٥٣٣٦	٤٢٣٥٧٦٥٧٤٩	

*تضمن الودائع لأجل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي رصيد محمد مقابل اصدار اعتماد مستدي من بنك مصر لصالح شركة أي جاس طبقاً لاتفاقية بيع الغاز.

- يتضمن رصيد النقدية مبلغ ٥١٠٧٢٩٥١٦٢٦ جنية مصرى خاص بالعاملين ومستثمر بالبنوك لصالح العاملين طبقاً لقرار الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة في ٨ فبراير ٢٠٢١.

** كما هو مبين تفصيلاً في إيضاح رقم (١٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فقد حصلت الشركة التابعة على تنازل من البنوك المقرضة عن البند الخاص بإستخدام كامل مبلغ فائض التدفقات النقدية لتعجيل سداد القرض وعليه أصبحت الشركة غير ملزمة بإحتساب فائض السداد المعجل السنوي وإحتاجه من النقدية المتاحة لديها.

- وفيما يلي حركة الخسائر الإجتماعية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على أرصدة النقدية والبنوك

٢٠٢٠/١٢/٣١ ٢٠٢١/١٢/٣١

<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
-	(١٢ ٣٢٧ ٢٥٨)	الاثر التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
-	(٦ ٥٢٨ ٢١٠)	خسائر إجتماعية خلال العام
-	<u>(١٨ ٨٥٥ ٤٦٨)</u>	<u>الصافي</u>

١٢ - مخصصات

٢٠٢١/١٢/٣١	فروق عملة	إنقاض الغرض منه	المستخدم	المكون	٢٠٢١/٠١/٠١
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٩٢٠٩٨٢١٨	(١٦٨٤١٢)	(١٧٢٠٨٥)	(٤٧١٩٣٥٩٢)	٢١٦٤٥٠٣٢	١١٧٩٨٧٢٧٥
<u>٩٢٠٩٨٢١٨</u>	<u>(١٦٨٤١٢)</u>	<u>(١٧٢٠٨٥)</u>	<u>(٤٧١٩٣٥٩٢)</u>	<u>٢١٦٤٥٠٣٢</u>	<u>١١٧٩٨٧٢٧٥</u>

لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتمد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٨) نظراً لأن إدارة الشركة ترى أن قيامها بذلك سوف يؤثر على نتائج المفاوضات مع الأطراف الأخرى.

١٣ - موردين

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٢٨٨٢١٦١٩٥	٤٧٥٥٥٩٢٩١
<u>٢٨٨٢١٦١٩٥</u>	<u>٤٧٥٥٥٩٢٩١</u>

* موردين

* يتضمن الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ١٤٩ مليون جنيه مصرى مقابل مبلغ ٥٤ مليون جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ يتمثل في الرصيد للشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو" المساهم بنسبة ٥,٧٢% في رأس مال الشركة وبلغ ١١,٧٣٣ مليون دولار أمريكي يتمثل في الرصيد للشركة المصرية للغازات الطبيعية "أي جاس" المساهم بنسبة ٧,٦٢% في رأس مال الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقابل ٦,٠٥٩ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٤- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٧٩٤٥٤٠	٩١٤٥٥٦	ضريبة أرباح تجارية وصناعية والمهن الحرة
-	٧٨٢٩٥٤٧	ضريبة كسب عمل
٧٥٣٤١٣٣	١٦٥٤١٩٤٨	ضرائب القيمة المضافة
١٩١٣٧٤٠٤	١٩٦٤١١٧٧	تأمينات من الغير
٢٧٩٨٢٤١٤	٦٥٥٦١١٣٣	مصروفات مستحقة
٤٦٥٥٦١	٣٩٧٠٠٨٦	*دائنون توزيعات المساهمين
٩٣٧٧٥	٥١٢٩٨٣٥	دائنون توزيعات عاملين
٧١٠٢١٠٤	٦٩٩٨٩٥٢	مستحقات لصغار المساهمين عن مزاد بيع الأسهم
٢٤٩٣٩٩٣	٤٧٨٣٥٠	حسابات دائنة لدى شركات أخرى
٣٩٥٩٩٠٨	٢٣٩٠٥١٥	تأمينات إجتماعية مستحقة
١٩١٧٩٤٢٧	٢٦٥٢٢٩١٢	مساهمة الشركة التكافلية في نظام التأمين الصحي
١٨٤٦٩٦٧٢	٤٣٨١١٨٨٨	مصروفات مستحقة
-	٢٦٧٢٩٥١٠	أرصدة دائنة (عاملين)
<u>١١١٤٥٦٨٦١</u>	<u>٢٢٦٥٢٠٤٠٩</u>	

٥- عقد القرض المشترك

طلبت الشركة إدخال بعض التعديلات على أحكام وشروط عقد القرض المشترك وقد وافقت البنوك المقرضة على إبرام عقد

التعديل الثاني بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٧.

قيمة القرض	التاريخ
٢٠٠٩ ديسمبر ٢٠٠٩	١٥ ديسمبر ٢٠٠٩
٢٠١٤ أكتوبر ٢٠١٤	٢٩ أكتوبر ٢٠١٤
٢٠١٧ سبتمبر ٢٠١٧	١٩ سبتمبر ٢٠١٧
• الشريحة الأولى: تمثل في مبلغ وقدره ٦٣٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي (ستمائة وثلاثون مليون دولار أمريكي).	
• الشريحة الثانية: تمثل في مبلغ وقدره ٣١٠٠٠٠٠٠ ٢ جنيه مصرى (اثنين مليار ثلاثة عشرة مليون جنيه مصرى).	
• للمسحوبات بالجنيه المصري: معدل إقراض البنك المركزي (الكوريدور) مضافة إليه هامش ربح سنوي.	الفائدة
• للمسحوبات بالدولار الأمريكي: معدل إقراض الليبور لستة أشهر مضافة إليه علاوة مخاطر سوقية مضافة إليه هامش ربح سنوي.	

<ul style="list-style-type: none"> يجب أن يتم سداد العائد في تواريخ سداد العائد طوال مدة القرض وذلك اعتباراً من نهاية فترة السماح بحيث يتفق تاريخ سداد العائد الأول مع أول تاريخ سداد. يتم الإعفاء من عائد التأخير المحاسب المستحق على أقساط السداد المستحقة وواجبة الدفع قبل تاريخ توقيع التعديل الثاني والتي لم يتم دفعها في مواعيد استحقاقها المعنية. حصلت الشركة خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢١ على تنازل عن البند الخاص باستخدام كامل مبلغ فائض التدفقات النقدية لتعجيل سداد رصيد القرض وعليه أصبحت الشركة غير ملزمة باحتساب فائض السداد المعجل السنوي أو احتيازه من النقية المتاحة لديها. 	
<ul style="list-style-type: none"> تقوم الشركة باستخدام كامل مبلغ فائض التدفقات النقدية لتعجيل سداد رصيد القرض يتم احتساب فائض التدفقات النقدية سنويًا على أساس القوائم المالية السنوية المدققة للمقترض عن تلك السنة المالية خلال ثلاثة (٣٠) يوماً من تاريخ إصدارها. يتم توزيع مبالغ تعجيل السداد فيما بين الشرائح بالنسبة والتناسب فيما بينها، ويتم استخدامها في تعجيل سداد أقساط السداد المتبقية من الشريحة المعنية بالترتيب العكسي لتواريخ السداد الخاصة. يقصد بـ "التدفقات النقدية الحرة" (الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك - الضرائب المدفوعة -/+ التغير في رأس المال العامل -المصروفات الرأسمالية). لا يجوز أن تتجاوز المصروفات الرأسمالية مبلغ ٥ مليون دولار. 	آلية التدفقات النقدية
<ul style="list-style-type: none"> تقوم شركة مصر لإنتاج الأسمدة موبيكو (الكفيل المتضامن) والمساهم الرئيسي في الشركة بنسبة ١٠٠٪ تقريباً بإصدار كفالة تضامنية لصالح وكيل الضمان نيابة عن البنوك المشاركة والذي بموجبه يتم تأمين كل الالتزامات المالية للشركة الناشئة من القرض. وطبقاً لعقد الكفالة التضامنية فقد نصت على أن تتعهد موبيكو (الكفيل المتضامن) تعهداً غير قابل للإلغاء بان تساهم بنسبة ٣٣.٣٪ كحد أقصى من فائض التدفقات النقدية بإجمالي مبلغ ١٢٠ مليون دولار أمريكي لتغطية المبلغ المتبقى اللازم لإنشاء المشروع إلى جانب باقي نفقات المشروع وذلك ابتداءً من الفترة المالية ٢٠٠٩ وحتى تاريخ انتهاء المشروع، وقد وافق مجلس إدارة شركة موبيكو (الكفيل المتضامن) بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١١ والجمعية العامة العادية لشركة موبيكو (الكفيل المتضامن) بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١١ على أن تكون طريقة احتساب الفوائد كما بالقرض المشترك طويل الأجل. ويتم سداد القيمة إلى شركة موبيكو (الكفيل المتضامن) بعد الانتهاء من المشروع ومن إيرادات المشروع. في ٢٦ يونيو ٢٠١٣، قررت الجمعية العامة الغير عادية زيادة نسبة المساهمة من ١٣٠ مليون دولار أمريكي إلى ٢٠٠ مليون دولار أمريكي وفي ٤ مايو ٢٠١٤ قررت الجمعية العامة الغير عادية زيادة نسبة المساهمة مجددًا إلى ٢٧٥ مليون دولار أمريكي. هذا وقد بلغ رصيد القرض والفوائد المستحقة عليه مبلغ ٥٢٥٠٩٨ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (مبلغ ٢٩٠٠٧٣٦٠٠ أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠). بعد الحصول على الإعفاء عن البند الخاص بأآلية التدفقات النقدية المشار إليه أعلاه قررت الجمعية العامة العادية المنعقدة في ١٩ ديسمبر ٢٠٢١ سداد أصل القرض والفائدة (الشريحة المصري) الممنوح من موبيكو (الكفيل المتضامن) وعليه تم سداد كامل المبلغ. 	الضمادات

<ul style="list-style-type: none"> في خلال ١٢ شهراً من تاريخ توقيع التعديل الثاني، صورة طبق الأصل من رخصة البيع الداخلي والتصدير الصادرة للشركة من هيئة التنمية الصناعية، بخصوص بيع الأمونيا والديوريا، يقبلها المستشار القانوني للبنوك. يقوم بتحديث بيانات مقوماته المادية والمعنوية موضوع رهن المحل التجاري بإضافة كافة مقومات المادية والمعنوية الجديدة بحيث يcorn كامل مقوماته المادية والمعنوية بموجبه في موعد أقصاه ٣ أشهر من تاريخ انتهاء المشروع أو تاريخ الوقف المحدث أيهما أقرب. 	التعهدات
<p>تلزم الشركة بالحفاظ على النسب المالية التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> نسبة خدمة الدين لا تقل عن ١٦% خلال مدة القرض. يتم اختبار معدل تغطية خدمة الدين على أساس صافي التدفقات النقدية المجمعة للشركة والكفيل المتضامن شركة مصر لإنتاج الأسمدة موبيكو. 	التعهدات المالية
<p>طبقاً لعقد التعديل الثاني الموقع في ١٩ سبتمبر ٢٠١٧ يتم سداد القرض بنفس العملة التي تتم بها السحب أو الاستخدام من إيرادات الشركة بعد فترة السماح طبقاً للجدول التالي .</p>	سداد القرض

الشريحة بـ جنيه مصرى	الشريحة أـ دولار أمريكي	تواریخ السداد
١١٥٥٠٠٠٠	٢٢٠٥٠٠٠٠	٣٠ يونيو ٢٠١٧
١١٤٦٢٢٥٠	٢١٢٧٨٢٥٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٢٠٥٨٢٦١٩٨	٥١٠٤٠٤٤٢	٣٠ يونيو ٢٠١٨
١٨٧٣٠١٨٤٠	٤٦٥٩٩٩٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٢٠٨٣٢١٢٦٨	٦٣٥٧٤٠٨٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
١٨٥٤٠٥٩٢٩	٥٥٣٠٩٤٥٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٢٧٠٠١٨٤٥٣	٦٥٨٨٦٣١٨	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
٢٢١٤١٥١٣١	٥٤١٥٨٥٥٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١٠٠٨٦٦٨٩٣١	٤٩٥٢٣٩١	٣٠ يونيو ٢٠٢١
-	٣٩٧١٥٣٥٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
-	٨٠٤٣٣٦٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢٢
-	٨٠٤٣٣٦٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

- رصد القرض المشترك بالصافي

البيان	العملة	الرصيد	الرصيد	المعادل بالجنيه المصري في	المعادل بالجنيه	المعادل بالجنيه
		٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١			
الجزء المتداول						
سحب من الشريحة أ	دولار	٨٩٢٣٥٧٤٤	١٦٠٨١٧٢٣٩	٢٥٢٧٤١٩٨١٠	١٤٠٤٦٢٤١٥٢	١٤٠٤٦٢٤١٥٢
سحب من الشريحة ب	جنيه	١٠٠٨٦٦٨٩٣١	-	-	١٠٠٨٦٦٨٩٣٤	١٠٠٨٦٦٨٩٣٤
الفائدة المستحقة	دولار	-	-	-	٢٥٢٧٤١٩٨١٠	٢٤١٣٢٩٣٠٨٦
يخصم:					٢٥٢٧٤١٩٨١٠	٢٤١٣٢٩٣٠٨٦
تكلفة الحصول على القرض	دولار	(١٧١٦٨٩٠)	(٢٦٩٨٢٨١٥)	(٢٢٦٩١٠٢٠)		
صافي الجزء المتداول من القرض					٢٥٠٠٤٣٦٩٩٥	٢٣٨٩٦٠٢٠٦٦
الجزء غير المتداول						
سحب من الشريحة أ	دولار	-	-	-	-	٢٥٢٦٢٢٦٥٧١
سحب من الشريحة ب	جنيه	-	-	-	-	٢٥٢٦٢٢٦٥٧١
يخصم:					-	
تكلفة الحصول على القرض	دولار	-	-	(٢٧٠٢٤٨٧٩)		
صافي الجزء غير المتداول من القرض				-	٢٥٠٠٤٣٦٩٩٥	٤٨٨٨٨٠٣٧٥٨
رصيد القرض						

- قامت الشركة بسحب كامل الرصيد الغير المستخدم في ٣٠ يونيو ٢٠١٥.
- نظرا لقيام شركة أجريوم باللجوء للتحكيم التجاري الدولي ضد الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية بشأن إنهاء عقد شراء الإنتاج وتسويقه و الذي يمثل أحد المستدبات الجوهرية في عقد القرض و عليه قامت الشركة بالتواصل مع بنك مصر بصفته وكيل الضمان وتم موافاته برأي المستشار القانوني الخارجي المعين من قبل الشركة ب المباشرة الدعوى التحكيمية المقامة من شركة أجريوم ضد الشركة و الذي انتهى رأيه القانوني إلى ان اتفاقية شراء الإنتاج و تسويقه لم تدخل حيز التنفيذ طبقاً لاتفاقية الاستحواذ و خاصة عدم اكمال الرصيف البحري و تم إخطار البنك بذلك.
- لم تتسلم الشركة أية إخطارات أو مراسلات من وكيل التسهيل بحالة إخلال، كما أن الشركة تقوم بسداد الأقساط المستحقة والفوائد في المواعيد المتفق عليها بجدول السداد.

٦- رأس المال

أ- رأس المال المرخص به

- بلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٤٠٠ مليون جنيه مصرى (ملياران وأربعون مليون جنيه مصرى).
- قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة بجلستها المنعقدة في ٤ مايو ٢٠١٤ زيادة رأس المال المرخص ليصبح ٣٠٠ مليون جنيه مصرى وتم التأشير بالسجل التجارى للشركة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٥.

ب- رأس المال المصدر والمدفوع

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٢٩١ مليون جنيه مصرى (ملياران ومائتان وواحد وتسعون مليون جنيه مصرى) حيث بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ١٩٢ مليون جنيه مصرى (مليار وتسعمائة واثنان وتسعون مليون جنيه مصرى)، وحيث بلغ رأس المال المدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ مبلغ ١٩٤٨ مليون جنيه مصرى (مليار وتسعمائة وأربعة وثمانون مليون جنيه مصرى) وتم استكمال باقى الأقساط المتأخرة خلال سنة ٢٠١١ ليتم استكمال رأس المال المصدر والمدفوع وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١١. حيث سبق أن تم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٠٩ بزيادة رأس مال الشركة نتيجة للاستحواذ على شركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى شركة مساهمة مصرية هذا وقد تم الاستحواذ بمبادلة الأسهم لمساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى بناءاً على التقييم المعد لهذا العرض والذي أسفر عن قيمة عادلة لكلاً من الشركتين بواقع ٢٦٦ مليون دولار أمريكي وعليه قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر لإنتاج الأسمدة مويكو بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٠٨ زيادة رأس مال الشركة بنسبة ١٠٠ % لصالح مساهمي شركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى والاستحواذ على الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى وإثبات قيمة الاستثمار بالقيمة الاسمية للسهم بواقع ١٠ جنيه مصرى / للسهم.

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة في ٤ مايو ٢٠١٤ زيادة رأس المال المصدر للشركة بمبلغ ٥٦٠ ٨٤٨ ٢٩٨ مليون جنيه مصرى عن طريق توزيع أسهم مجانية من خلال توزيعات أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وبذلك يصبح رأس المال المصدر مبلغ ٣٢٠ ٣٢٠ ٢٩١ ١٧٢ ٢ جنية مصرى موزع على ١١٧ ٢٢٩ سهم بقيمة اسمية للسهم ١٠ جنيه مصرى وتم التأشير بالسجل التجارى للشركة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٥.

- بالإشارة إلى الإيضاح رقم (٢٩) فقد قامت الشركة بدعاوة الجمعية العامة غير العادية في ٨ فبراير والتي أقرت تعديل بعض مواد النظام الأساسي أرقام (٤)، (٧)، (٢١)، (٢٥)، (٤٦)، (٤٨)، (٥٥).
- ليصبح هيكل مساهمي الشركة كما يلى:

المساهمين	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	القيمة
الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات "إيكم"	% ٣٠.٧٥	٧٠ ٤٦٣ ٢٥٥	٧٠٤ ٦٣٢ ٥٥٠
الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "إيجاس"	% ٧.٦٢	١٧ ٤٦٧ ٠٦٥	١٧٤ ٦٧٠ ٦٥٠
الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو"	% ٥.٧٢	١٣ ١٠٠ ٢٧٧	١٣١ ٠٠٢ ٧٧٠
بنك الاستثمار القومى	% ١٢.٨١	٢٩ ٣٦٠ ١٨٩	٢٩٣ ٦٠١ ٨٩٠
شركة مصر للتأمين	% ١.١٥	٢ ٦٢٩ ٨٥٦	٢٦ ٢٩٨ ٥٦٠
شركة مصر لتأمينات الحياة	% ٠.٩٩	٢ ٢٧١ ٢٥٥	٢٢ ٧١٢ ٥٥٠
وزارة المالية	% ٢٦.٠٠	٥٩ ٥٧٣ ٩٢٢	٥٩٥ ٧٣٩ ٢٢٠
الشركة العربية للاستثمارات البترولية "أبيكورب"	% ٣٠.٣	٦ ٩٥٠ ٢٨٣	٦٩ ٥٠٢ ٨٣٠
الاكتتاب العام	% ١١.٩٣	٢٧ ٣٠١ ١٨٠	٢٧٣ ٠١١ ٨٠٠
	% ١٠٠	٢٢٩ ١١٧ ٢٣٢	٢٢٩ ١٧٢ ٣٢٠

ج - الاحتياطي العام

يتمثل البند في قيمة المحول للاحتياطي العام بقيمة ٣٨٣٧٤٢ جنيه مصري من إجمالي حقوق المساهمين طبقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٦٥ س لسنة ٢٠١٣ الذي رخص بتأسيس الشركة المنقسمة بالسويس نتيجة انقسام شركة مصر لإنتاج الأسمدة "مويكو".

١٧ - مساهمات رأسمالية

بلغ رصيد المساهمات الرأسمالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ وقدره ١٩٢٧٠٩١ جنيه مصري ويتمثل في قيمة الفرق بين القيمة الدفترية لحقوق ملكية الشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية" - شركة مساهمة مصرية" في تاريخ الاستحواذ والقيمة الدفترية المثبتة الناتجة عن زيادة رأس مال الشركة الأم بمبلغ ٩٩٦ مليون جنيه مصري والتي حصل عليها مساهمو الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية "الشركة التابعة" قبل الاستحواذ في ذلك التاريخ.

١٨ - التزامات عقود إيجار

بلغت القيمة الحالية لاجمالي التزامات الناتجة عن حقوق الاستخدام ما يلى:

جنيه مصرى

-	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١
١٠٣٦٣٨٩٩٤	الإضافات (إجمالي التزامات عقود التأجير المخصومة)
٤١٢٦٦٣٥	الفوائد على التزامات عقود التأجير
(١٣١٧٣٦٣٧)	المدفوعات خلال السنة
(٥٩٢٤٧)	فروق ترجمة
<u>٩٤٥٣٢٧٤٥</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٩٤٣٨١٨٨	التزامات متداولة
<u>٨٥٠٩٤٥٥٧</u>	التزامات غيرمتداولة
<u>٩٤٥٣٢٧٤٥</u>	

١٩ - ضرائب الدخل**ضريبة الدخل الجارية****قائمة المركز المالى**

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٥٠٠٨٣٤١٢	٤٧٨٤٢٨٨٣٠	ضريبة الدخل الجارية
١٥٤٤٠٣٠٧	-	فروق ضريبية (فروق إقرارات)
<u>٣٦٥٥٢٣٧١٩</u>	<u>٤٧٨٤٢٨٨٣٠</u>	

٢٠ - التزامات ضريبية مؤجلة

<u>قائمة المركز المالي</u>		
<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٣٣٥٤ ٧٥٩ ٣٦٠	٣٤٢٨ ٠٨١ ٥٩٤	أصول ثابتة وأصول أخرى
٧٩٩ ١٦٥ ٨١٣	٣٥١ ١٢٨ ١٢٤	فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
(٩٦٢ ٢٧٧ ٤٣٩)	(٨٢٨ ١٠٥ ١٣٥)	المستخدم من الخسائر الضريبية المرحلية
-	(٣ ١٦٢ ٢٤٧)	أصول ضريبية - مخصصات
-	(٤١٨ ٦٣٠)	عقود الإيجار
٣ ١٩١ ٦٤٧ ٧٣٥	٢ ٩٤٧ ٥٢٣ ٧٠٦	

الأصول الضريبية الغير مثبتة

لم يتم إثبات كامل الأصول الضريبية المؤجلة والمتعلقة بالخسائر الضريبية المرحلية بالبند السابق الإشارة إليه وذلك نظرًا لعدم التأكيد من تحقيق أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول وقد بلغت قيمة تلك الأصول الضريبية مبلغ ١٧,٤٢٥,٨٥٥ جنيه مصري.

قائمة الارباح أو الخسائر

<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	<u>ضرائب الدخل الجارية</u>
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>ضرائب الدخل الجارية</u>
٣٥٠ ٠٨٣ ٤١٢	٤٧٨ ٤٢٨ ٨٣٠	ضرائب الدخل الجارية
(٨٠ ٩٤٥ ٣٩٤)	١٣ ٥٢٣ ٣١٥	تسويات ضريبية (فروق إقرارات)
٢٦٤ ٠٠٠	٦ ٩٥٨ ٤٥٥	ضريبة أوعية مستقلة
٢٦٩ ٤٠٢ ٠١٨	٤٩٨ ٩١٠ ٦٠٠	ضرائب الدخل الجارية
		ضرائب الدخل المؤجلة
١٩٠ ٦٤٠ ٧٧٧	٧٨ ١٦٣ ٦٣٤	الأصول الثابتة وأصول أخرى
(٧٩ ٦٥٥ ٥١٦)	(٣١٢ ٩٧٨ ٨٨٥)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
(١٣٨ ٧٣٤ ٧٤٦)	١٣٠ ٩٦٤ ٦٨٩	المستخدم من الخسائر الضريبية المرحلية
(١ ٦٠٩ ٨٤٢)	(١ ٩٧٠ ٨٢٩)	أصول ضريبية - مخصصات
(٢٩ ٣٥٩ ٣٢٧)	(١٠٥ ٨٢١ ٣٩٠)	ضرائب الدخل المؤجلة
٢٤٠ ٠٤٢ ٦٩١	٣٩٣ ٠٨٩ ٢٠٩	ضرائب الدخل

٢١ - مصروفات عمومية وإدارية

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
(٩٩٩٦٦٢١)	(٢٩٥٨١٣)	مواد وكهرباء وماء
(٤٦٤٧١٦٨٢)	(٩٢٢٢١٩٠١)	أجور ومرتبات
(٦٠٦٦٠٤٥)	(٦٥٨٨٠٢٨)	إهلاك
(٤٨٥٧٢١٩٠)	(٧٢٣٤٣١١٧)	مصروفات أخرى
(١٠٣٠٣٩٥٣٨)	(١٧٤١٠٣٨٥٩)	

٢٢ - صافي التكاليف / الإيرادات التمويلية

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
(٤٧٧٦٦٥١٣٠)	(١٩٩٨٧٩٥٦٥)	مصروفات تمويلية للقرض المشترك
(٢٧٦٨٧٥٧٧)	(٢٣٦٣٥٦٤٥)	استهلاك تكلفة الحصول على القرض المشترك
-	(٤١٢٤٥٨٠)	فوائد التزامات عقود ايجار
(٣٨٨٨٩٣٥٥)	(٢٩٩٥٤٠٠٩)	دمغات وتعاب بنكية أخرى
(٥٤٤٢٤٢٠٦٢)	(٢٥٧٥٩٣٧٩٩)	إجمالي الفوائد المدينة
(٢٠٤٩٢٧٤٦)	(٨٣٦٣٩٦٦)	فروق ترجمة الارصدة بالعملات الأجنبية
(٥٦٤٧٣٤٨٠٨)	(٢٦٥٩٥٧٧٦٥)	إجمالي التكاليف التمويلية
		الإيرادات التمويلية
١٤٩٢٦٧٩٣٦	١٩٢٦٠٠٦١١	فوائد دائنة
١٤٩٢٦٧٩٣٦	١٩٢٦٠٠٦١١	إجمالي الإيرادات التمويلية
(٤١٥٤٦٦٨٧٢)	(٧٣٣٥٧١٥٤)	صافي التكاليف التمويلية

٢٣ - القيمة العادلة للأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للمجموعة في الأصول المالية (أرصدة النقدية وما في حكمها، الأرصدة المستحقة من الأطراف ذات علاقة، الموردين، البنود ذات الطبيعة النقدية في بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى)، بالإضافة إلى الالتزامات المالية (القرض قصير الأجل، الأرصدة المستحقة لأطراف ذات علاقة، والبنود ذات الطبيعة النقدية في الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى). وطبقاً لأسس التقييم المتبع في تقييم أصول والالتزامات المجموعة فإن القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية تمثل تقديرها معقولاً لقيمتها العادلة.

أ- خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في التقلبات في معدلات الفائدة والتي بدورها تؤثر في الأصول والالتزامات النقدية المرتبطة بها.

ب- خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذا تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية، وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كالتالي:-

<u>العملة الأجنبيّة</u>	<u>المبلغ بالمليون فائض / (عجز)</u>
جنيه مصرى	(٦٤,٩)
دولار	٢٥٤,٦٥
يورو	٠,٠٦

ج- خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم ويعتبر هذا الخطر محدوداً لأن معظم عملاء المجموعة هم عملاء تصدير ذوي السمعة الجيدة ويتم البيع لهم مقابل اعتمادات مستديمة، وجهات حكومية.

٤- الارتباطات الرأسمالية للشركة الأم

تتمثل الارتباطات الرأسمالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ فيما يلي:

<u>العملة</u>	<u>بالألاف</u>	<u>الارتباطات</u>
جنيه مصرى	٢٤٥٥	١- مشروعات
جنيه مصرى	١٣٨٨	٢- أخرى
يورو	٦٣	
دولار أمريكي	١٢٥	
جنيه إسترليني	٢٨	

٥- الالتزامات المحتملة

<u>البيان</u>	<u>العملة</u>	<u>قيمة الالتزام</u>	<u>قيمة الغطاء</u>
خطابات الضمان	جنيه مصرى	٢٧٧٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
والاعتمادات المستديمة	دولار	١٥٣٣ ٠٠٠	١٤٨٣ ٠٠٠

٢٦ - نصيب السهم الأساسي والمخفض من الربح

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٤٨٧٨٦٣٧٦	٤٧٩٠٤٣٦٥٩٨	صافي ربح السنة بعد الضرائب
(٢٨٠٧١٦٠١٦)	-	نصيب العاملين في الارباح
(٦٨٤٩٢٦١)	-	توزيعات ارباح مجلس الادارة
٢٢٠٠٢٩٨٤٢٩	٤٧٩٠٤٣٦٥٩٨	
٢٢٩١١٧٢٣٢	٢٢٩١١٧٢٣٢	عدد الأسهم المصدرة
٩,٦٠	٢٠,٩١	نصيب السهم الأساسي والمخفض من الربح

- لم يتم تأثير نصيب السهم الأساسي من الربح عن عام ٢٠٢١ بنصيب العاملين ومجلس الادارة من توزيعات الارباح حيث لم يتم إعتماد التوزيعات المقترحة .

- تم تأثير نصيب السهم الأساسي من الربح عن عام ٢٠٢٠ بنصيب العاملين ومجلس الادارة من توزيعات الارباح المعتمدة من الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢١.

٢٧ - الموقف الضريبي**١-٢٧ شركة مصر لانتاج الأسمدة****أولاً: الضريبيه على أرباح الاسخاص الاعتبارية**

تأسست شركة مصر لانتاج الأسمده(موبكو) شركة مساهمة مصرية وفقاً لاحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، تم قيد الشركة بالسجل التجارى تحت رقم ٣٣٣٠٠ السويس صادر بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٦ ورقم تسجيلها الضريبي ٢٠٥/٧٩٠ وتحاسب بالمركز الضريبي لكبار الممولين .

موقف الشركة من الاعفاء الضريبي وفقاً للمادة الثالثة من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

- تم تحديد بداية نشاط الشركة في ١١/٧/٢٠٠٧ (قبل مرور ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥) وذلك بناء على خطاب الهيئة العامة للاستثمار الصادر في ٢٠١٠/٢/٢٢ .

- في ٢٠١٠/١٠/٢١ تقدمت الشركة إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بطلب الحصول على شهادة التمتع بالإعفاء الضريبي التي تستحقها وفقاً للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المادة الثالثة.

- تلقت الشركة ردأ من رئيس قطاع الاستثمار بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة برفض طلب الشركه في التمتع بالإعفاء الضريبي الخمسي.

- قامت الشركه باستفاد جميع طرق الطعن على قرار الهيئة العامه للاستثمار و المناطق الحره و انتهي الامر الي صدور قرار من اللجنة الوزارية لفرض منازعات الاستثمار بمقر وزارة الاستثمار بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣ بفرض طلب الشركة باحقيتها في التمتع بالإعفاءات الضريبية المقررة قانونا.

- وعليه قد قامت الشركة برفع الدعوى القضائية رقم ٢٨٩٠٦ لسنة ٧١ ق وذلك للمطالبة باحقية الشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي المقرر قانوناً وفقاً للمادة الثالثة من احكام قانون الضريبة على الدخل لرقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
- لم تعرف الشركة بوجوب إثبات ضرائب دخل عن تلك السنوات.
- وأمام مصلحة الضرائب قامت الشركة بالمطالبة بحقها بالتمتع بالإعفاء الضريبي خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ بدء الانتاج (السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢) أثناء فحص تلك السنوات أيدت المأمورية قرار الهيئة العامة للاستثمار بعدم أحقيّة الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي وأحالـت الخلاف إلى اللجان الداخلية والمتخصصة وصولاً للجان الطعن.
- في ٢٠١٨/٧/١٦ صدر قرار لجنة الطعن عن السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١١ برفض طلب الشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي عن تلك السنوات والربط وتم مطالبة الشركة بسداد الضريبة.
- وعليه قامت الادارة القانونية بالشركة برفع الدعوى القضائية رقم ٥٨٤١٥ لسنة ٧٢ قضائية على قرار اللجنة عن السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١١.
- في ٢٠١٨/١١/٢٤ صدر قرار لجنة الطعن عن السنوات ٢٠٠٩ و ٢٠٠٦ برفض طلب الشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي عن تلك السنوات.
- قامت الشركة برفع الدعوى القضائية رقم ١٣٢٥٠ لسنة ٧٣ قضائية على قرار اللجنة عن السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٩
 - السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٨:
 - تم الفحص والربط والسداد.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٠:

- تم الانتهاء من فحص تلك السنوات واطرحت الشركة بنموذج ١٩ ضريبة شركات أموال وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وتم عمل لجنة داخلية بالمأمورية باتفاق جزئي على بعض البنود وتم احالـه الخلاف إلى اللجان المتخصصة والتي ايدت رأي المأموريه ثم الى لجنه الطعن،
- لجنة الطعن تأييد قرار المأمورية في خضوع نشاط الشركة للضريبة عن السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٩ ورفض طلب الشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي عن تلك السنوات.
- قامت الشركة برفع الدعوى القضائية رقم ١٣٢٥٠ لسنة ٧٣ قضائية على قرار اللجنة عن السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٩.
- قامت الشركه بسداد أصل الدين لوقف إحتساب غرامات التأخير ولم يتم سداد غرامات التأخير.
- فى ١٦ أغسطس ٢٠٢٠ صدر القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ (قانون التجاوز عن مقابل التأخير) والذي جاء بالفقرة الأخيرة من المادة الأولى منه " كما يتجاوز عن مقابل التأخير الذي لم يسدده الممول إذا كان قد قام بسداد أصل دين الضريبة أو تالاسم المستحق كاملاً قبل تاريخ العمل بهذا القانون ".
- وعليه تقدمت الشركة بطلب لمصلحة الضرائب المصرية بتاريخ ١٥ أكتوبر بالتجاوز عن مقابل المستحق عن ضريبة عام ٢٠١٠ السابق سدادها قبل تاريخ العمل بالقانون المشار إليه والذي يبلغ ٩٦,٣ مليون جنيه قد قامت المصلحة بالتجاوز عن مقابل التأخير وفقاً للتسوية الواردة منها بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٠ مما يؤدي إلى تخفيض مصروف الضريبة بمبلغ ٩٦,٣ مليون جنيه.

السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٢

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات وأخطرت الشركة بنموذج ١٩ ضريبة شركات أموال وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وتم عمل لجنة داخلية بال媿وريه باتفاق جزئي على بعض البنود و تم احاله الخلاف الى اللجان المتخصصه و التي ايدت رأي الم媿وريه ثم أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن.

قامت الادارة القانونية بالشركة برفع الدعوى القضائية رقم ٥٨٤١٥ لسنة ٧٢ قضائية على قرار لجنة الطعن.

قامت الم媿وريه بمطالبة الشركة بأصل الدين وغرامات التأخير والغرامات الإضافية الناتجة عن تطبيق أحكام المادة ٨٧ مكرر من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

وبمما يناسب صدور القانون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ قامت الشركة بسداد أصل الدين والغرامات الإضافية (مادة ٨٧ مكرر) واستفادت بالتجاوز عن مقابل التأخير والذي حقق وفرا ضريبياً للشركة بمبلغ ١٩٤ مليون جنيه مصرى وتم انهاء الخلاف.

وقامت بالطعن المباشر امام الامانه الفنية للجان الطعن بالقاھرہ على اجراء الم媿وريه بتطبيق أحكام المادة (٨٧ مكرر) من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وبتاريخ ٢٠١٩/٦/١٧ أصدرت اللجنة قرارها والذي جاء مثبتاً حق الشركة في عدم تطبيق نص المادة بأثر رجعي مما ترتبت عليه احقيه الشركة في الضريبة التي سبق سدادها من قبل والتي تبلغ ١٥.٧ مليون جنيه تم تسويتها مع مصلحة الضرائب.

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٤

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات وأخطرت الشركة بنموذج ١٩ ضريبة شركات الأموال وتم الطعن عليها في المواعيد القانونية وقد تم عمل لجنة داخلية بال媿وريه وتم الاتفاق واعتماد اوعية اللجنة وسداد كافة الفروق وانهاء الخلاف.

السنوات ٢٠١٨/٢٠١٩

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات وأخطرت الشركة بنموذج ١٩ ضريبة شركات الاموال بتاريخ ٢٠٢١/٠١/١١، وأسفر الفحص عن وجود فروق ضريبية عن السنوات الأربع تقدر بمبلغ ١٥.٤ مليون جنيه مصرى ما يعادل بنسبة ١.٢٪ من قيمة الضريبة المستحقة وفقاً لاقرارات الشركة.

وقد وافقت الشركة على نتيجة الفحص مباشرةً وقامت بسداد فروق الضريبة المستحقة.

السنة المالية ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

تم تقديم الإقرار الضريبي للشركة وفقاً لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته في المواعيد القانونية وقد تم سداد الضريبة عن طريق الهيئة المصرية العامة للبترول.

ثانياً: ضريبة كسب العمل

السنوات من ١٩٩٩ حتى ٢٠١٤:

تم الفحص والربط و السداد.

الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٠:

الشركة منتظمة في استقطاع الضريبة وتوريدتها بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١:

الشركة منتظمة في استقطاع الضريبة وتوريدتها بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

الشركة منتظمة في تطبيق أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وكذا القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٠.

ثالثاً: ضريبة الدفع

السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠١٣:

تم الفحص والربط والسداد.

السنوات من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٠:

جاري الاعداد للفحص الضريبي عن تلك السنوات.

رابعاً: ضريبة المبيعات والقيمة المضافة

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٨:

تم فحص الشركة وسداد فروق الفحص والضريبة الإضافية المستحقة.

السنوات من ٢٠١٩ و حتى ٢٠٢١/١٢/٣١:

الشركة منتظمة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتقديم إقرارات الضريبة على القيمة المضافة الشهرية في المواعيد القانونية.

خامساً: الضريبة العقارية

مع خصوص المنشآت الصناعية للضريبة العقارية اعتباراً من ١/٧/٢٠١٣.

- تم استلام مخاطبة مأمورية ضرائب كفر البطيخ العقارية بتمكينهم من اجراء معاينة لمنشآت الشركة الصناعية

- تم حضور اللجنة وتم اجراء المعاينة في ظل توضيح ووصف كامل للمنشآت.

- قامت الشركة بسداد الضريبة عن السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢١.

٢-٢٧ الشركة المصرية للمنتجات التنموية (الشركة التابعة)

وفقاً لنص المادة رقم (٣٥)، من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ يأصدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار والمادة رقم (٤٨) من لائحته التنفيذية فإن الشركة لا تخضع لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية فيما عدا ما جاء بقانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بالتزام الشركة بأحكام خصم وتوريد ضرائب كسب العمل وكذا أحكام الخصم الضريبيه من الغير.

الشركة تخضع لرسم سنوي مقداره ١% من تكلفة ما استحدث في السلعة من تصنيع وذلك عند خروج السلعة من المنطقة الحرة. يكون هذا الرسم مستحقاً في التاريخ الذي تغادر فيه المنتجات المنطقة الحرة. طبقاً لقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨، فإنه تم إنهاء ترخيص المناطق الحرة الخاصة بالشركة بداية من ٥ مايو ٢٠٠٨، وعليه تكون الشركة خاضعة لضرائب الشركات بداية من ٥ مايو ٢٠٠٨.

غير أن القانون ١١٤ لعام ٢٠٠٨ نص على أنه إذا كان المشروع، حاله الشركة، تحت التأسيس ولم يستكمل استيراد المعدات وألات والأجهزة وخطوط الإنتاج وأجزائها وقطع غيارها الازمة لبدء نشاطه فيعفي ما يستورد منها من الضرائب والرسوم الجمركية وضريبة المبيعات مما يكون لازماً لبدء النشاط وذلك لمدة ثلاثة سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أو حتى بدء النشاط أيهما أقرب.

بتاريخ ٤ يونيو صدر القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة (٥٪) على ما يجاوز مليون جنيه من وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو أرباح الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل ويتم ربطها وتحصيلها وفقاً لتلك الأحكام، ويعمل بهذا القانون اعتباراً من ٥ يونيو ٢٠١٤.

أولاً: الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تأسست الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية (ENPC) شركة مساهمة مصرية وفقاً لاحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، تم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ١٧٩٦٨ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٥ ورقم تسجيلها الضريبي ٤٥٦/٠٣٦ وتحاسب بالمركز الضريبي لكبار الممولين.

- طبقاً لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ ٥ مايو ٢٠٠٨ تم انهاء جميع تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصه في مجال صناعه الاسمده و عليه و من هذا التاريخ اصبحت الشركه لا تتمتع باحكام المناطق الحره الخاصه.

- السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٢:
تم الفحص والربط والسداد.
- السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤:

تم إخطار الشركة بنموذج ٩ ضريبة شركات الاموال على أسس تقديرية وقامت الشركة بالطعن عليه في المواقع القانونية وجاري التجهيز لا عاده الفحص على أسس فعليه.

- عام ٢٠١٥:
طالبت مصلحة الضرائب بفحص الشركة عن السنة المالية ٢٠١٥ وعليه قامت الشركة بتحضير جميع المستندات المطلوبة من مصلحة الضرائب ولم تبدأ مصلحة الضرائب الفحص ولم تستلم الشركة أي نماذج ضريبية حتى تاريخه.

- السنوات ٢٠١٦/٢٠٢٠:

تم تقديم الإقرار الضريبي للشركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته في المواقع القانونية ولم ترد أي نماذج ضريبية عن هذه السنوات.

ثانياً: ضريبة كسب العمل

- السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٦:
تم الفحص والربط والسداد.

- السنوات من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١:

الشركة منتظمة في استقطاع الضريبة وتوريدها بشكل منتظم في المواقع القانونية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية والقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ولم يتم الفحص الضريبي حتى تاريخه.

ثالثاً: ضريبة المبيعات والقيمة المضافة

- السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٥:
تم فحص الشركة وسداد فروق الفحص المستحقة.

- الفترات من ٢٠١٦/١ وحتى ٢٠١٧/١٢:

تم فحص الشركة عن هذه الفترات سابق الإشارة ونتج عن عدم توفير الشركة بعض رسائل التصدير (نموذج رقم ١٣ تصدير) صدور نموذج ١٥ ض.ق.م باستحقاق ضريبة بواقع ٤٨ مليون جنيه مصرى وتم تسويه الفروق من الرصيد الدائن وقامت الشركة بسداد باقى فروق الفحص بمبلغ ٢٦.٦ مليون جنيه مصرى،

قامت الشركة بالطعن على نموذج ١٥ ض.ق.م وتم احاله الخلاف الى الجنة الداخلية، قامت الشركة بتوفير المستدات سابق الإشارة اليها ولم تستلم الشركة أى نماذج ضريبة بنفيجة الجنة الداخلية حتى تاريخه.

- الفترات من ٢٠١٨/١ وحتى ٢٠٢١/١٢:

الشركة منتظمة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٠ وتقديم إقرارات الضريبة على القيمة المضافة الشهرية في المواعيد القانونية ولم يتم فحص الشركة حتى تاريخه.

رابعاً: ضريبة الدعم**- السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٥:**

تم الفحص والربط والسداد.

- السنوات من ٢٠١٦/١/١ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١:

لم يتم فحص الشركة حتى تاريخه.

خامساً: ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة.

الشركة منتظمة في تطبيق احكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة.

نزعات الشركة الأم

٣-٢٧ أقامت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز تنمية وتعظيم دمياط الجديدة الدعوى رقم ٤٨٦ لسنة ٢٠١٢ مدنى كلى كفر سعد ضد كل من الشركة المصرية القابضة للبتروكماويات (إيكام) كمدى عليه أول والشركة كمدى عليه ثانى والتي يطالب فيها المدعىين بإلزام المدعى عليه الثاني (الشركة) بدفع قيمة مقابل الانفصال عن مساحة أرض

٦٠٨ م ٣٢٤ شرق القناة الملاحية والتي تخص الشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي" بمبلغ ١٥٧ مليون جنيه بالإضافة إلى الفوائد والتعويض وذلك قيمة مقابل الانفصال لمساحة الأرض المذكورة على اعتبار ان سعر المتر (٦ جنيهات / المتر / الشهر) وهو ما يخالف المعمول به وهو (٦ جنيهات / المتر / السنة) وترى إدارة الشركة عدم أحقيـة هـيـةـ المـجـتمـعـاتـ العـمـرـانـيـةـ بـالـمـطـالـبـ بـتـاـكـ الـقـيـمـ بـتـارـيـخـ ٢٠١٥/٢/١ـ وـقـعـتـ الشـرـكـةـ مـذـكـرـةـ تـفاـهمـ معـ زـارـةـ الدـافـعـ بـمـقـضـاـهـاـ تمـ الـانـفـاقـ عـلـىـ الـأـتـيـ:

- توافق الشركة على إنهاء النزاع القائم مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة مع استلام الهيئة لقطعة الأرض وسداد الشركة التابعة لمقابل الإيجار المستحق عليها.

- قيام وزارة النقل / هيئة ميناء دمياط بتوفير موقع بديل لأرض الرصيف البحري مع استصدار ضمان من السلطات المختصة بتجديد جميع الموافقات اللازمة والتراخيص من الجهات المعنية للموقع الجديد وتتجدد ترخيص رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) لسنة ٢٠٠٧ للموقع الجديد وكذلك توفير مساحة مناسبة خلف الرصيف البحري للتخزين وتوفير ممر خدمات بين الرصيف البحري والمصنع.

- تعويض الشركة التابعة عن قطعة أرض المملوكة لها عن طريق منحها قطعة أرض بديلة.

- تعويض الشركة التابعة عن الخسائر والتكاليف التي تحملتها والمترتبة على إخلاء الموقع.

- وفيما يخص دعوى المطالبة المقامة من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ضد الشركة فقد تأجلت لجستة خير في ٤٠٣/٢٠١٦ وتم تأجيلها لجستة ٢٨ مارس ٢٠١٦ للمناقشة وحضور المستشار القانوني لأثبات طلب اصيل لإخراج موبكو من الدعوى وإدخال الشركة التابعة شركة أى ان بي سي لأنها صاحبة الصفة في الدعوى وتم تقديم مذكرة بدفع الشركة وحافظة مستدات وطلب هيئة المجتمعات العمرانية أجل الرد على المذكرة وبجستة ٣ أبريل ٢٠١٦ تم حضور المناقشة والتأكيد على ما تم ابداءه من طلبات بجستة ٢٨ مارس ٢٠١٦ وتم الانتهاء من المناقشة وجاري اعداد التقرير من مكتب الخبراء لعرضة على المحكمة والدعوى مؤجلة بالمحكمة لجستة ٢٦ مايو ٢٠١٦ للتقرير.
- بتاريخ ٠١٠ نوفمبر ٢٠١٦ ورد للمحكمة تقرير الخبير المنتدب لنظر الدعوى وتأجلت الدعوى للإعلان بورود التقرير.
- تم التصريح للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية ENPC بالتدخل في الدعوى وتم التأجيل لجستة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦.
- تم تأجيل الدعوى بجستة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦ لجستة ٥ يناير ٢٠١٧ للاطلاع على التقرير والمستدات وصرحت المحكمة للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية ENPC باستخراج المراسلات بين جهاز التعمير والشركة القابضة للبتروكيماويات.
- بتاريخ ٣١/١٠/٢٠١٩ صدر حكم بإلزام الشركة بدفع مبلغ ثمانية وثلاثون مليون وسبعة آلاف جنيهًا وتم الإستئناف على الحكم وتم تحديد جستة يوم ١٧/٠٢/٢٠٢٠ للنظر في الاستئناف علي الحكم الصادر.
- بتاريخ ٢٠٢١/٠٢/٢٠ صدر حكم بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد حكم أول درجة - ويبقي لجهاز التعمير الطعن بالنقض خلال ٦٠ يوم من تاريخ صدور الحكم.
- قامت شركتي موبكو والمصرية للمنتجات النيتروجينية بالطعن على الحكم أمام محكمة الاستئناف وكذا طعن جهاز تعمير مدينة دمياط علي نفس ذات الحكم وبجستة ٢ فبراير ٢٠٢١ قضت المحكمة الاستئنافية برفض الإستئنافين وتأييد الحكم المستأنف دون الأخلاص بحق الشركة في الطعن خلال علي الحكم أمام محكمة النقض خلال المواعيد القانونية.
- وكانت الشركة بالطعن بالنقض والذي لا يوقف تنفيذ الحكم ولم يحدد جستة للنظر بالطعن حتى تاريخه
- في يناير ٢٠٢٢ قامت الشركة بسداد المبلغ.
- ٤-٢٧ وردت الى الشركة مطالبة شركة بتروتريد بمبلغ ٤ مليون جنيه تتمثل في فوائد تأخير عن سداد فواتير الغاز وتري الشركة ومستشارها القانوني عدم أحقيتها شركة بتروتريد في المطالبة بفوائد التأخير طبقاً لعقد توريد الغاز.

٢٨- أهم الأحداث الجوهرية

١- أهم الأحداث الجوهرية للشركة الام

قامت اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار بالموافقة على إبرام اتفاقيتي التسوية وشراء الأسهم لإنهاء النزاع القائم بين شركة أجروم سابقاً "نيوتزن حالياً" وجمهورية مصر العربية والشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية المملوكة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو".

كانت شركة مصر لإنتاج الأسمدة - موبكو، تلقت خطاباً من رئيس الأمانة الفنية اللجنة تسوية منازعات عقود الاستثمار يفيد اعتماد قرار مجلس الوزراء، قرار اللجنة الوزارية بالموافقة على إبرام اتفاقيتي التسوية وشراء الأسهم لإنهاء النزاع القائم بين شركة نيوتن (أجريوم سابقاً)، وجمهورية مصر العربية، والشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية المملوكة لشركة موبكو.

وقد تضمنت اتفاقيه التسوية وشراء الأسهم تضمنتا نقل ملكية كامل الأسهم الخاصة بشركة أجروم في شركة موبكو وبالبالغ عددهم ٥٩.٦٧ مليون سهم إلى وزارة المالية، بموجب سعر تفاوضي تم الاتفاق عليه بين الأطراف. وبموجب اتفاق التسوية قامت شركة أجروم بالتنازل عن الدعاوى التحكيمية المقامة ضد مصر والشركات ذات الصلة وجدير بالذكر ان اتفاقيتي التسوية وشراء الأسهم لم ينتج عنهما أي التزام مالي على شركة موبكو، أو الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية، وليس لها أي تأثير على النشاط التشغيلي والتمويلي لأى من الشركاتين.

٢-٢٨ أهم الأحداث الجوهرية للشركة التابعة

- تم الإنتهاء من استصدار التصاريح الهندسية والرخص للرصيف البحري، مشروعات تغذية الأمونيا وتخزين النيوريا، وأيضاً تم الحصول على تصاريح وزارة البيئة والطيران المدني، ومازالت ENPC تتضرر رد وزارة الدفاع.
- تم التوصل إلى اتفاق تأجير جديد مع هيئة ميناء دمياط بشأن ترخيص الموقع الجديد للرصيف البحري وجارى الإنتهاء من توقيع العقد تمهدًا لإصدار الترخيص من مجلس الوزراء.
- إنه في ١٩ مارس ٢٠١٨، وخلال اجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١١٤، وافق المجلس بالأغلبية على ما أنتهت إليه المذكورة المعروضة مع العرض على الجمعية العامة العادية للشركة.
- بتاريخ في ٢٠ مارس ٢٠١٨ ، في اجتماع الجمعية العمومية لشركة ENPC في ضوء ما قام به السيد المهندس/ رئيس الجمعية من سرد لأحداث ما تم بشأن الرصيف البحري فقد وافقت الجمعية بالإجماع على تعيين السيد المهندس/ إبراهيم عبد السلام - رئيس مجلس إدارة شركة ENPC المملوكة لشركة موبيكو بنسبة (٩٩.٩٩٩٦٪) في التوقيع على عقد الترخيص للموقع الجديد مع هيئة ميناء دمياط واتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات نحو استلام الأرض محل الموقع الجديد وكذا تسليم الموقع القديم وإتخاذ أي إجراءات نحو إنهاء كافة الإجراءات المالية للترخيص القديم بالاتفاق وديا أو أحكام قضائية أو صدور أي قرارات سيادية.
- بتاريخ في ٢٧ يونيو ٢٠١٨ و خلال اجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١١٥ وافق المجلس بالإجماع على تعيين السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية ENPC أو العضو المنتدب (مجتمعين أو منفردين) بصفتهما في : (ترتيب و توثيق وشهر وتسجيل رهن محل تجاري على كافة المقومات المادية والمعنوية المملوكة للشركة لصالح وكيل الضمان ممثلًا عن البنك الممول لهذا التمويل و تكميلة والتتوقيع على كافة عقود التعديل وإصدار توكيل رسمي لإتخاذ و إجراءات توثيق و شهر هذا الرهن لصالح وكيل الضمان كما فوض المجلس السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب (مجتمعين أو منفردين) بصفتهما بالحق في إجراء الرهون نيابة عن الشركة لصالح البنك وله حق توكيل الغير وتوكيل بنك مصر في كل أو بعض ما ذكر ، وكذا الحق في تمثيل الشركة في التوقيع على اتخاذ كافة الإجراءات و التصرفات الالزمة امام كافة الجهات الحكومية و الغير حكومية على سبيل المثال لا الحصر مكاتب الشهر العقاري و التوثيق و مكاتب السجل التجاري لإصدار التوكيل و توثيقه والتتوقيع على عقد الإقراض والرهن لنفس أو للغير وشهر رهن المحل التجارى المذكور وتحديث قائمة و بيانات الأصول موضوع رهن المحل التجارى من وقت لآخر) ولهمما الحق فى توكيل الغير فى كل أو بعض ما ذكر.
- إنه في ٢٧ يونيو ٢٠١٨ وخلال اجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١١٥ تم إلغاء تعاقد شركة ENPC مع بعض الموردين الخارجيين لتوريد خدمات يمكن الإستغناء عنها أو تقديمها من خلال إدارات شركة موبيكو بدون مقابل وذلك تماشياً مع سياسة الدولة في ترشيد النفقات وبما لا يعوق سير العمل بالشركة ومنها على سبيل المثال (شركة IBS، شركة فاستر لتأجير السيارات، مكتب الميرغنى لتقديم الإستشارات القانونية،).
- إنه في ٢٧ يونيو ٢٠١٨ وخلال اجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١١٥ وافق المجلس بالأغلبية على الإستمرار في تطبيق اللوائح الخاصة بشركة ENPC والتي تم إعتمادها من مجلس إدارة الشركة (إن وجدت)، وفي حالة عدم وجود لوائح معتمدة من مجلس الإدارة يتم تطبيق اللوائح الخاصة بشركة موبيكو، وذلك لحين إعداد لوائح خاصة بشركة ENPC معتمدة من مجلس الإدارة.

- إنه في ٣١ يوليو ٢٠١٨ بالقرار رقم (٢١) جلسة رقم (١١٦) وفي ضوء المواد ٢٥، ٣١ من النظام الأساسي لشركة ENPC وافق المجلس بالإجماع على تشكيل لجنة من بين أعضائه لمراقبة سير العمل بالشركة وتغفيف قرارات مجلس الإدارة.
- إنه في يوم ١٥ أكتوبر ٢٠١٨ وخلال إجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١١٧ وافق المجلس بالأغلبية "تماشياً مع الوضع الحالي لنطاق أعمال شركة ENPC يتم تحديد إختصاصات العضو المنتدب لتكون مقتصرة على الأعمال الفنية لاستكمال إنشاء الرصيف البحري لشركة ENPC .
- بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٨ جلسة ١١٨ وافق المجلس بالإجماع على مشروع إتفاقية التسوية بين شركة TKIS وشركة ENPC بشأن الإسلام النهائي لمصنعي (٢٠١) توسعات شركة موبيكو مع توجيه الشكر لإدارة المشروع وبخاصة السيد المهندس / جريح ماكجلون والسيد المهندس / شريف سعد الدين على الجهود المبذولة للوصول لهذا الإتفاق.
- إنه في يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠١٨ وخلال إجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١١٩ وافق المجلس بالأغلبية علي إسناد السلطات الإدارية لشركة ENPC للسيد المهندس/ رئيس مجلس الإدارة وذلك في ضوء إتفاقية (تقسيم تكاليف ومصروفات تشغيل المصانع) المبرمة بين شركتي (موبيكو، ENPC)، علي أن تكون السلطات المالية وفقاً لما تضمنته لائحة السلطات المالية لشركة ENPC والمعتمدة من مجلس الإدارة.
- إنه في يوم ٣ يناير ٢٠١٩ وخلال إجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١٢٠ وافق المجلس بالأغلبية علي السير في الإجراءات اللازمة مع الرجوع للمستشار القانوني لشركة ENPC لعرض أسماء بعض المحكمين المختصين في هذا الشأن علي المجلس لاختيار أحدهم.
- إنه في يوم ٣ يناير ٢٠١٩ وخلال إجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١٢٠ وافق المجلس بالأغلبية علي تعديل بعض بنود إتفاقية تقسيم تكاليف و مصروفات تشغيل المصانع الموقعة بين موبيكو و ENPC.
- بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٩ جلسة رقم ١٢١ قرر المجلس بأن يكون التوقيع على القوائم المالية للشركة من المدير المالي للشركة ورئيس مجلس الإدارة (الممثل القانوني للشركة) فقط.
- إنه في يوم ٥ مارس ٢٠١٩ وخلال إجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١٢٢ أحبط المجلس علماً لتفويض السيد المهندس/ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة موبيكو بصفته في التوقيع على عقد الترخيص الموقع إنه بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠٢٠ تم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية "أي إن بي سي" وذلك للنظر في إخلاء مسؤولية وإبراء ذمة السادة أعضاء مجلس إدارة شركة أجريوم إيجيبشن هولنديز رقم (١) كوربوريشن من تاريخ تعينهم كممثلي عن شركة أجريوم إيجيبشن هولنديز رقم (١) كوربوريشن وحتى تاريخ تقديمهم الإستقالة وجاءات قرارات الجمعية كالاتي :-
- ١- الموافقة على إخلاء مسؤولية وإبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة ممثلي شركه أجريوم إيجيبشن هولنديز رقم (١) كوربوريشن من تاريخ تعينهم كممثلي عن شركة أجريوم وحتى تاريخ إتمام إتفاقية التسوية.
- ٢- الموافقة على إخلاء مسؤولية وإبراء ذمة السادة جميع أعضاء مجلس الإدارة الممثليين عن شركه موبيكو في مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية من تاريخ تعينهم كممثلي عن شركة موبيكو وحتى تاريخ إتمام إتفاقية التسوية.
- ٣- تعديل النظام الأساسي للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية من خلال (الجمعية العامة غير العادية للإختصاص) وبما يتواافق مع وضع الشركة بعد إتفاقية التسوية.

٤- تقويض رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في إدخال إية تعديلات يتفق عليها مع شركة أجريوم و/ أو الحكومة المصرية على قرار الجمعية العامة يتطلبه مضمون إتفاقية التسوية" وذلك بعد التسويق مع الجهات المختصة.

٢٩- اوضاع عن تأثير وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد على نشاط الشركة وقوائمها المالية خلال عام ٢٠٢١ والفترات التالية:
تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال عام ٢٠٢٠ إلى حالة من التباطؤ والانكماس الاقتصادي نتيجة انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد، وقامت حكومات العالم ومن بينها الحكومة المصرية بعمل حزم من الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار الوباء ، وقد أدت هذه الإجراءات لحالة من التباطؤ الاقتصادي علي المستوى العالمي والم المحلي والذي ظهر تأثيره علي كافة الأنشطة بصورة مختلفة في مصر .

- وفيما يخص الشركة فقد قامت الشركة بتحقيق التوازن بين اتباع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة للحد من انتشار الوباء وبين استمرار عملية الإنتاج لذا لم تتأثر القدرات التشغيلية التوزيعية للشركة والقدرة التشغيلية للأفراد ولم تتأثر مستويات الطلب على منتجات الشركة وتوافر المواد الخام والتغيرات النقدية الداخلة لها خلال عام ٢٠٢١ .

- وبناءً على ما سبق فلا توجد تأثيرات محددة لهذا الخطر على بنود القوائم المالية وأنشطة الشركة خلال الفترات التالية فيصعب على الشركة في الوقت الحالي تحديد حجم وطبيعة الخطر في ظل عدم تحديد مدة هذه الإجراءات الاحترازية الا انه بجانب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هذه الأنشطة من تخفيض سعر الفائدة تأجيل سداد الديون، فقد قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر والحد من تأثيره على مركزها المالي ودعم قدرتها على الاستمرارية.

٣٠- قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة الغير مباشرة.

٣١- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

١- ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات الشركة (بالجنيه المصري) ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السارية للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملات وفي تاريخ المركز المالي يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل باستخدام أسعار الصرف السارية في هذا التاريخ. الأرصدة ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية والمثبتة بالعملات الأجنبية يتم ترجمتها على أساس سعر الصرف في تاريخ المعاملة. وتدرج فروق العملة من ربح أو خسارة والناتجة عن المعاملات خلال السنة وعن إعادة التقييم في تاريخ المركز بقائمة الربح أو الخسائر.

٢-٣١ الأصول الثابتة وإهلاكتها

الاعتراف والقياس

- يتم إثبات الأصول الثابتة المملوكة والتي يحتفظ بها لاستخدامها في الإنتاج أو توفير السلع أو الخدمات أو للأغراض الإدارية بالتكلفة، وتظهر الأصول الثابتة بالمركز المالي بتكلفتها التاريخية مخصوصاً منها مجمع الإهلاك والخسائر

المجمعة الناتجة عن الانخفاض في قيم الأصول "Impairment" هذا وتتضمن تكلفة الأصل كافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل وللأزمة لتجهيزه إلى الحالة التي يتم تشغيله بها في الغرض الذي قررت الإدارة اقتاء الأصل من أجله وفي موقعه.

- عندما يكون الأصل من مجموعة من المكونات الرئيسية التي تختلف أعمارها الإنتاجية، يتم اعتبار كل من هذه المكونات أصلاً بذاته.

- يتم تسجيل الأصول في مرحلة الإنشاء للإنتاج أو للإيجار أو للأغراض الإدارية بالتكلفة مستنذلاً منها الخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة، وتتضمن التكلفة أتعاب المهنيين وكافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل. هذا ويتم البدء في إهلاك هذه الأصول عندما يتم الانتهاء من إعدادها للاستخدام في الغرض المحدد لها ويتبع نفس الأسس المتبع مع باقي الأصول.

- بالنسبة للأصول التي يتم إنشاؤها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعملة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم إنشاؤها من أجله.

النفقات اللاحقة على الاقتاء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتكلفة الإحلال وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون بشرط إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروف عند تكبدتها.

الإهلاكات

يتم تحويل مصروف الإهلاك على قائمة الأرباح أو الخسائر وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول أو العمر الإنتاجي للمكونات الرئيسية للأصول التي يتم اعتبار كل منها أصلاً بذاته (فيما عدا الأرضي حيث لا يتم إهلاكتها).

وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لكل بند من بنود الأصول الثابتة:

نسبة الإهلاك	البيان
% ٤	مباني وإنشاءات
% ١٠	مباني وإنشاءات - طرق داخلية
% ١٥	مباني وإنشاءات - مباني ميدل وكرفانات
% ٢٠	مباني وإنشاءات - التسويق الحضاري
% ٢٥	مباني وإنشاءات - أسوار السلك
% ٢٠	وسائل نقل وانتقال
% ٥	آلات ومعدات الوحدات الإنتاجية *
% ٢٠ - ١٠	آلات ومعدات أخرى
% ١٥	عدد أدوات
% ٥٠ - ١٠	عوامل معايدة
% ١٠	أثاث ومنقولات
% ١٥	السنترال
% ٢٥	حاسب آلى

يتم البدء في إهلاك الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء من إعداد الأصل ويصبح متاحاً للاستخدام في الغرض المحدد له.

* وافق مجلس الإدارة بجلسته رقم ٢٣١ بتاريخ ٢٠١٣ أكتوبر على تعديل الأعمار الإنتاجية للآلات والمعدات من ٢٥ إلى ٢٠ سنة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٣ كما وافق على تعديل العمر الإنتاجي على Gas Cooler من ٢٠ سنة إلى ٨ سنوات بقرار من مجلس الإدارة رقم ١١٢٨ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٤ ولمدة ثلاثة سنوات.

الأرباح والخسائر من استبعاد أصول ثابتة

يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد أصل من الأصول الثابتة بمقارنة صافي عائد الاستبعاد لهذا الأصل بصافي قيمته الدفترية وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٣-٣١ الأصول الأخرى

أ- الاعتراف

يتم معالجة الأصول المحددة ذات الطبيعة الغير نقدية والتي ليس لها وجود مادي والمقدمة لأغراض النشاط المتوقع أن يتدفق منها منافع مستقبلية كأصول أخرى. تتضمن الأصول الأخرى مساهمة الشركة في أصول غير مملوكة للشركة وخدم أغراضها، وخط الغاز، ورخص وبرامج.

ب- القياس

يتم قياس الأصول الأخرى بالتكلفة والتي تتمثل في السعر النقطي في تاريخ الإثبات. في حالة تأجيل السداد لفترات تزيد عن فترات الائتمان المتبقية فإنه يتم الاعتراف بالفرق بين السعر النقطي وإجمالي المبلغ المدفوع كفائدة. يتم عرض الأصول غير الملحوظة بالصافي بعد خصم الاستهلاك والانخفاض في قيمة الأصل .

ج- النفقات اللاحقة

يتم رسملة النفقات اللاحقة على اقتطاع الأصول الأخرى - المرسملة فقط - عندما تزيد هذه النفقات من المنافع الاقتصادية المستقبلية الخاصة بالأصل المتعلقة به. ويتم تحويل كافة النفقات الأخرى عند تكبدها على قائمة الأرباح أو الخسائر.

د - الاستهلاك

يتم تحويل الاستهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية للأصول الأخرى. إذا كان العمر الإنتاجي للأصول الأخرى غير محدد فإنه يتم إجراء اختبار الأض محلل بصفة منتظمة في تاريخ كل مركز مالي. هذا ويتم استهلاك الأصول الأخرى من التاريخ الذي تكون فيها متاحة للاستخدام كما يلي:

<u>الاستهلاك</u>	<u>بيان</u>
٪٢٠	مساهمة الشركة في أصول غير مملوكة للشركة وخدم أغراضها .
٪٤	خط الغاز
٪٢٥	رخص وبرامج

٤-٣١ الإيراد من العقود من العملاء

- قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١. تم تقديم معلومات حول السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بالعقود مع العملاء وتوضيح أثر تطبيق المعيار (بالأضاح رقم ٢-٥).
 - تثبت الشركة الإيرادات من العقود مع العملاء على أساس نموذج من خمس خطوات كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري ٤٨
- الخطوة ١ : تحديد العقد (العقود) مع العميل: يعرف العقد بأنه اتفاق بين طرفين او اكثر ينشئ حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ و يحدد المعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.
- الخطوة ٢ : تحديد التزامات الأداء في العقد: التزام الأداء هو وعد في عقد مع عميل لنقل سلعة او خدمة الى العميل.
- الخطوة ٣: تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ العوض الذي تتوقع الشركة الحصول عليه في نظير نقل السلع او الخدمات التي وعد بها العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن اطراف أخرى.
- الخطوة ٤: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد: بالنسبة للعقد الذي يتضمن اكثر من التزام أداء ، ستقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء بمبلغ يحدد مبلغ مقابل العقد الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل الوفاء بكل التزام من التزامات الأداء.
- الخطوة ٥: تحقق الإيرادات عندما (او كلما) أوفت المنشأة بالتزام الأداء.
- تقي الشركة بالتزام الأداء وتبث الإيرادات على مدى زمنى، اذا تم استيفاء احد المعايير التالية:-
- (ا) أداء الشركة لا ينشئ أي أصل له يستخدم بديل للشركة وللشركة حق واجب النفاذ في دفعه مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.
 - (ب) قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل يتحكم فيه العميل عند إنشاء الأصل أو تحسينه.
 - (ج) العميل يتلقى المنافع التي يقدمها أداء الشركة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت الشركة بالأداء.
- بالنسبة للتزامات الأداء، في حالة الوفاء بأحد الشروط المذكورة أعلاه، يتم تتحقق الإيرادات على مدى زمنى الذي يمثل الزمن الذي يتم فيه الوفاء بالتزام الأداء.
 - عندما تستوفى الشركة التزاماً بالأداء من خلال تقديم الخدمات التي وعد بها فإنها تنشأ أصلاً مبني على العقد على مبلغ العقد مقابل لالالتزام الأداء، عندما يتجاوز مبلغ مقابل العقد المستلم من العميل مبلغ الإيرادات المحققة ينبع عن ذلك دفعات مقدمة من العميل (التزام العقد).
 - تثبت الإيرادات بالقدر الذي يوجد فيه إحتمال بتدفق منافع إقتصادية للمجموعة وإمكانية قياس الإيرادات والتكاليف بشكل موثوق حيثما كان ذلك مناسباً.
 - إن تطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٨ تتطلب من الإدارة استخدام الأحكام التالية:-

استيفاء التزامات الأداء

 - يجب على الشركة إجراء تقييم لكل عقودها مع العملاء لتحديد ما إذا كان يتم الوفاء بالتزامات الأداء على مدى زمنى أو عند نقطة من الزمن من أجل تحديد الطريقة المناسبة لإثبات الإيرادات، قدرت الشركة أنه وبناء على الإنفاقية المبرمة مع العملاء فإن الشركة لا تنشأ أصلاً له استخدام بديل للشركة وعادة ما يكون لديها حق واجب النفاذ في دفعه مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.
 - وفي هذه الظروف تقوم الشركة بإثبات الإيرادات على مدى زمنى، وإذا لم يكن ذلك هو الحال، فيتم إثبات الإيرادات عند نقطة من الزمن بالنسبة لبيع البضاعة، تثبت الإيرادات عادة عند نقطة من الزمن.

تحديد أسعار المعاملة

- يجب على الشركة تحديد سعر المعاملة المتعلقة في إتفاقيتها مع العملاء، وعند استخدام هذا الحكم، تقوم الشركة بتقدير تأثير أي مقابل متغير في العقد بسبب الخصم أو الغرامات أو وجود أي مكون تمويل هام في العقد أو أي مقابل غير نقدي في العقد.

تحويل السيطرة في العقود مع العملاء

- في حالة ما إذا قامت الشركة بتحديد إستيفاء التزامات الأداء عند نقطة من الزمن ، ثبتت الإيرادات عندما تكون السيطرة على الأصول موضوع العقد تم تحويلها إلى العميل.
- بالإضافة لذلك، فإن تطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٨ أدى إلى ما يلي:

توزيع سعر المعاملة للالتزام الأداء في العقود مع العملاء

- اختارت الشركة تطبيق طريقة المدخلات في توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء بحيث يتم الإعتراف بالإيرادات على مدى زمني، تعتبر الشركة إن استخدام طريقة المدخلات، والتي تتطلب إثبات الإيرادات بناء على جهود الشركة في الوفاء بالتزامات الأداء، توفر أفضل مرجع للإيرادات المحققة فعلياً، وعند تطبيق طريقة المدخلات، تقدر الشركة الجهد أو المدخلات لاستيفاء الالتزام الأداء بالإضافة لتكلفة لتكلفة إستيفاء الالتزام التعاقدى مع العملاء، فإن هذه التقديرات تشتمل على الوقت المنصرف لعقود الخدمات.

أمور أخرى ينفي أخذها في الإعتبار

- المقابلين المتغير إذا كان المقابلين المتعهد به في عقد ما يتضمن مبلغاً متغيراً، حينئذ يجب على الشركة تقدير مبلغ المقابلين الذي يكون لها حق فيه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل، تقدر الشركة سعر المعاملة على العقود ذات المقابلين المتغير بإستخدام القيمة المتوقعة أو طريقة المبلغ الأكثر إحتمالاً، تطبق الطريقة بإتساق خلال العقد ولأنواع مماثلة من العقود.

مكون التمويل الهام

- يجب على الشركة تعديل مبلغ مقابل العقد المتعهد به مقابل القيمة الزمنية للنقد إذا كان العقد يتضمن مكون تمويل هام.

الأعتراف بالإيراد**• مبيعات التصدير**

يتم إثبات قيمة المبيعات وفقاً لشروط التعاقد وإنهاء أعمال الشحن وإصدار الفواتير للعملاء.

• المبيعات المحلية

يتم إثبات قيمة المبيعات عند تسليم البضاعة وإصدار الفواتير للعملاء.

• الفوائد الدائنة

يتم تسجيل الفوائد الدائنة على أساس الاستحقاق على أساس زمني.

• إيراد الاستثمارات

يتم إثبات عائد الاستثمارات الممثلة في توزيعات الأرباح النقدية للشركات المستثمر في أسهمها بقائمة الأرباح أو الخسائر، وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قرارات الجمعيات العامة باعتماد هذه التوزيعات.

يتم إثبات أرباح وخسائر بيع الاستثمارات عند البيع بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٥-٣١ الأدوات المالية**الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١**

تقوم الشركة بإجراء تقييم لنموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة، وتشمل المعلومات التي يتم اخذها في الاعتبار: السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية. ويشمل ذلك ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة ترتكز على تحقيق دخل الفوائد التعاقدية، والحفاظ على صوره معينه لسعر الفائدة، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول وكيفية تقييم أداء المحفظة والتقرير لإدارة الشركة عنها و المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحافظ بها ضمن نموذج الاعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛

كيف يتم تعويض مديرى النشاط - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإلغاء، لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتمشى مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.

الأصول المالية المحافظ بها لغرض المتاجرة أو التي تتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. تُعرف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقد ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ومخاطر وتكليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

عند تقدير ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط، فإن الشركة تأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تراعي الشركة ما يلي:

الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية؛

الشروط التي قد تعدل معدل الكوبون التعاقدى، بما في ذلك صفات المعدل المتغير؛

الدفع مقدماً وميزات التمديد؛ و

الشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من أصول محددة (على سبيل المثال، الصفات الخاصة بحق عدم الرجوع).

توافق صفة الدفع النقدي مع مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفعة المقدمة يمثل إلى حد كبير المبالغ غير المدفوعة من أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، والذي قد يشمل تعويضاً إضافياً معقولاً للإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم الحصول عليه بخصم أو علاوة لمبلغ التعاقدى، وهي صفة تسمح أو تتطلب الدفع المقدم بمبلغ يمثل إلى حد كبير المبلغ الأسمى التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) والتي قد تشمل أيضاً مبالغ إضافية معقولة يتم التعامل مع التعويض عن الإنهاء المبكر) بما يتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لصفة الدفع مقدماً غير ذات أهمية عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

الأصول المالية المبوبة
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقاس الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنه أي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية المثبتة
بالتكلفة المستهلكة

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المستهلكة بخسائر الأضمحلال. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية والاضمحلال في الربح أو الخسارة. يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الربح أو الخسارة.

استثمارات في أدوات حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إثبات توزيعات الأرباح كإيراد في الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها مطلقاً إلى الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والاضمحلال في الربح أو الخسارة. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في قائمه الدخل الشامل الآخر. عند الاستبعاد، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في قائمه الدخل إلى الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

تقوم الشركة بتصنيف الأصول المالية في واحدة من التصنيفات التالية:

- قروض و مديونيات.
- استثمارات محققة حتى تاريخ الاستحقاق.
- استثمارات متاحة للبيع و
- بالقيمة العادلة من خلال قائمه الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر: السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢٠

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات ارباح في الارباح او الخسائر.

أصول مالية - محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق يتم قياس التكالفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأصول المالية المتاحة للبيع يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال وفرق اسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة، وعن استبعاد هذه الاصل يتم اعادة تبويب الارباح او الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقا الى الارباح او الخسائر.

الالتزامات المالية - التصنيف والقياس اللاحق والمكاسب والخسائر

يتم تصنيف الالتزامات المالية على أنها يتم قياسها بالتكلفة المستهلكه أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر. يتم تصنيف الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر إذا تم تضمينه كمحفظة للمتاجرة، أو إذا كانت مشتقة مالية أو تم تخصيصه على هذا النحو عند الاعتراف الأولى. يتم قياس الالتزامات المالية في القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة وصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي مصاريف فائدة، يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة. يتم قياس الالتزامات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المستهلكه باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم احتساب مصروفات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الأرباح او الخسائر. يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الارباح او الخسائر.

١) الاستبعاد من الدفاتر**الأصول المالية**

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، او قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. او إذا لم تقم الشركة بتحويل او الاحتفاظ بشكل جوهرى بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة.

تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها تحويل الأصول المعترف بها في قائمه المركز المالي الخاص بها، ولكنها تحافظ بكل أو بشكل جوهرى بجميع مخاطر ومنافع الأصول المحولة. في هذه الحالات، لا يتم استبعاد تحديد الأصول المحوله.

الالتزامات المالية

تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي أما بالخلص منه أو الغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد. تقوم الشركة أيضاً باستبعاد الالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزامات المعدلة مختلفة اختلافاً جوهرياً، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام مالي جديد يستند إلى الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المسدده والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو الالتزامات المتکبدة) في الأرباح أو الخسائر.

٢) المقاصلة

يتم اجراء مقاصصة بين الاصل المالي والالتزام المالي وإظهار المبلغ الصافي في قائمه المركز المالي عندما، وفقط عندما تتوافر الحقوق القانونيه الملزمه وكذلك عندما يتم تسويتها علي أساس الصافي او انه يكون تحقق الأصول وتسويه الالتزامات في نفس الوقت.

أ- الأصول غير المالية

- تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف الاستثمارات العقارية والمخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل مركز مالي لتحديد أي مؤشر للانخفاض. يتم تقدير القيمة الإستردادية للأصل في حالة وجود أي مؤشر للانخفاض. يتم تقدير القيمة الإستردادية في تاريخ كل مركز مالي للأصول غير الملموسة التي لها أعمار غير محددة أو غير المتاحة للاستخدام.

- يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحده المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في قائمة الأرباح أو الخسائر.

- تمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر. يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حصولها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة يعكس التقييم الحالي للسوق لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل.

- يتم مراجعة خسائر الانخفاض المعترف بها في السنوات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ كل مركز مالي لمعرفة مدى وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الانخفاض إذا حدث تغير في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة الإستردادية. يتم عكس خسارة الانخفاض إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك إذا ما كانت خسارة الانخفاض في القيمة لم يتم الاعتراف بها.

٦-٣١ عقود التأجير**١) تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد تأجير أم لا**

في بدايه الترتيب، تحدد الشركة ما إذا كان الترتيب هو أو يحتوي على عقد إيجار.

في البدايه أو عند إعادة تقييم أي ترتيب يحتوي على عقد إيجار، تفصل الشركة المدفوعات والمقابل الآخر التي يتطلبها الترتيب في تلك الخاصة بعقد الإيجار وتلك الخاصة بالعناصر الأخرى على أساس قيمها العادلة النسبية. إذا خلصت الشركة إلى عقد إيجار تمويلي أنه من غير الممكن فصل المدفوعات بطريقة موثوق بها، عندها يتم الاعتراف بالأصل والالتزام بمبلغ يساوي القيمة العادلة للأصل محل العقد؛ بعد ذلك يتم تخفيض الالتزام عند إجراء الدفعات ويتم الاعتراف بتكلفة تمويل محاسبة على الالتزام باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة.

٢) الأصول المؤجرة

يتم تصنيف عقود الإيجار للممتلكات والمنشآت والمعدات التي تحول الي درجه كبيره إلى الشركة كafe المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية كعقود تأجير تمويلي. يتم قياس الأصول المؤجرة مبدئيا بمبلغ يساوي القيمة العادلة لقيمة العادلة والقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار أيهما أقل. بعد الاعتراف المبدئي، يتم احتساب الأصول وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على ذلك الأصل.

يتم تصنيف الأصول المحافظ عليها بموجب عقود إيجار أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولا يتم الاعتراف بها في قائمه المركز المالي للشركة.

٣) مدفوعات التأجير

يتم إثبات المدفوعات التي تم بموجب عقود إيجار تشغيلية في الأرباح او الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. يتم الاعتراف بحوافز التأجير المستلمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصاريف التأجير، على مدار مدة عقد الإيجار.

يتم تقسيم الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار التي تم بموجب عقود الإيجار التمويلي بين مصاريف التمويل وتخفيض الالتزامات غير المسددة. يتم تحويل مصروفات التمويل لكل فترة خلال فترة الإيجار للوصول الي معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقى من الالتزام.

٧-٣١ استثمارات في الشركة التابعة

- تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة - وفي حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمار في شركات تابعة في تاريخ القوائم المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات إلى قيمتها الاستردافية وتدرج خسائر الاضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٨-٣١ مشاريع تحت التنفيذ

يتم إثبات مشاريع تحت التنفيذ بالقيمة التاريخية مخصوصا منها خسائر الانخفاض في قيم المشروعات تحت التنفيذ.

- يتم إثبات المبالغ التي يتم إنفاقها على إنشاء الأصول الثابتة في بند مشروعات تحت التنفيذ وعندما يكون الأصل في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة يتم إضافته على بند الأصول الثابتة ويتم احتساب الإهلاك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لذلك الأصل الثابت.

٩-٣١ الاقتراض بفوائد

يتم الاعتراف بالفروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مخصّصةً ومهماً منها تكلفة المعاملة . وبعد الاعتراف المبدئي يتم إدراج الفروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة مع إدراج أي فروق بين التكلفة والقيمة الاستردادية في قائمة الارباح أو الخسائر خلال فترة الاقتراض على أساس سعر الفائدة الفعال .

١٠-٣١ المخزون

يتم تقدير المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية لأيّها أقل وتمثل القيمة الاستردادية في سعر البيع المقدر من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإئام ومصروفات البيع، ويتم تحديد تكلفة المخزون كما يلي:-

- الخامات والمواد والمهمات والوقود والزيوت وقطع الغيار بالتكلفة الفعلية على أساس المتوسط المرجح.
- مخزون المحفزات يتم تقديره بتكلفة المشتريات الفعلية.
- الإنتاج القائم وغير القائم بتكلفة الإنتاج الفعليه وتشمل كل من المواد المباشرة والأجور المباشرة ونصيبها من المصروفات الصناعية الثابتة والمتغيرة.

١١-٣١ تكلفة الاقتراض

يتم تحويل تكلفة الاقتراض على قائمة الارباح أو الخسائر خلال الفترة التي تتقدّم فيها الشركة تلك التكلفة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال

١٢-٣١ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع وأذون الخزانة - أقل من ٣ شهور - والشيكات تحت التحصيل (المصرفية أو مقبولة الدفع) وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف (في حالة وجودها) التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٣-٣١ لعملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

أرصدة العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى التي لا تتضمن فوائد يتم إثباتها بالقيمة الاسمية وتظهر مخصوصاً منها الانخفاض في قيمتها "Impairment" ، ويتم تكوين مخصص انخفاض القيمة عندما يكون هناك أدلة موضوعية على أن الشركة لم تتمكن من تحصيل كل المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأصلية للتعاقد، وتمثل قيمة الانخفاض في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد والمتمثلة في التدفقات النقدية المتوقعة حصول الشركة عليها.

وتطبق الشركة نهجاً مبسطاً لقياس مخصص الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الإئام المتوقعة على مدى عمر الاداة المالية.

١٤-٣١ الموردين والمصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الموردين والمصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى بالقيمة العادلة.

١٥-٣١ مخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتربّط عليه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً .

هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في تاريخ المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

١٦-٣١ مزايا العاملين

١-الالتزامات معاشات التقاعد

تقوم الشركة بسداد اشتراكاتها إلى نظم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على أساس إلزامي طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ولا يوجد على الشركة أي التزامات أخرى بمجرد سدادها لالتزاماتها. ويعرف بالاشتراكات الاعتبادية كتكلفة دورية في سنة استحقاقها وتدرج ضمن تكلفة العمالة بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٢-نظام الاشتراك المحدد

تحمل المصاريف الناتجة عن نظام الاشتراك المحدد على قائمة الأرباح أو الخسائر طبقاً لأساس الاستحقاق.

٣-حصة العاملين في الأرباح

تسدد الشركة نسبة ١٠٪ من الأرباح التي يقرر توزيعها نقداً كحصة العاملين في الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجر السنوية للعاملين بالشركة. يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح في قائمة التغير في حقوق الملكية وكالتزام خلال السنة التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع. ولا يتم الاعتراف بالالتزام لحصة العاملين في الأرباح فيما يخص الأرباح الغير موزعة.

١٧-٣١ احتياطي قانوني

طبقاً لمطالبات قانون الشركات ونظام الشركة الأساسي، يتم تجنب ٥٪ من صافي أرباح السنة على الأقل لتكوين احتياطي قانوني. يجوز التوقف عن التحويل إلى الاحتياطي القانوني عندما يبلغ الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر، وإذا ما انخفض الاحتياطي عن ٥٠٪ من رأس المال المصدر تعين على الشركة معاودة تدعيم الاحتياطي بتجنب ٥٪ على الأقل من صافي أرباحها السنوية حتى يصل إلى ٥٠٪ من رأس المال المصدر. وهذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لزيادة رأس المال أو تخفيض الخسائر.

هذا ويتم إثبات التحويل للاحياطي القانوني في السنة المالية التي اعتمد فيها الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة هذا التدريم.

١٨-٣١ المحاسبة عن ضريبة الدخل

- تتضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر السنة كل من ضريبة الدخل الحالية والمؤجلة، ويتم إثباتها بقائمة الأرباح والخسائر مباشرة باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة بأحد البنود التي يعترف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فيتم إثباتها ضمن حقوق الملكية.

- هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل الحالية على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

- يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة الناشئة عن فروق مؤقتة بين قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي. هذا ويتم تحديد قيمة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في ضوء الطريقة التي سيتم بها تحقيق قيم هذه الأصول أو سداد هذه الالتزامات، باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي.

- يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للشركة عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانفاع بهذا الأصل. ويتم تخفيض قيم الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.